

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وبه استعين)

سَيِّدُنَا الْعَمَلِ الْجَدِيدِ

بِقَوْلِهِ

حَسَنَ الشَّيْخِ

مَقُولِ الطَّبَعِ مَحْفُوظَةٍ

سَنَةِ ١٣٤١ - ١٩٢٢

أهداء الرسالة

الى ارواح شهداء الوطنية. والى كل من يعرف من الاحياء
لمصر حقها عليه . ويهبها كل قوة يملكها من روح ومال ومجهود
عقلي في سبيل استقلالها . أهدي رسالتي

الكاتب



اقدم رسالتى للناس . كشجرة لجهود فردي . وكأثر اعقيدة
سياسية . وكذكر لعهد من عهود قضية مصر المقدسة
ان الذى يكتب فى مثل موضوعات هذه الرسالة مثله
كمثل من يعيش على الاشواك . لا يسلم من الوجز مهما اخترس .
ومهما ماشى الحقيقة وانصف التاريخ
ذلك لان للعاطفة الحزبية حرما من خرج عن دائرته
استوجب فى حكمها التقريع وصارم العقاب . هذا حكم العاطفة
وتلك سنتها .

الخروج عن دائرة العاطفة الى دائرة العقل قد تبرره
الظروف . وتستوجب الاحوال . وما بررت الظروف واستوجبته
الاحوال لا يستحق صاحبه شيئا من التقريع ولا من التجريح
فى نظر العقل الذى لا يعرف غير الواقع . وغير المنطق السليم
وغير قوة الحق فى ذاته مجردا عن كل سياج يحوطه من العاطفة
الحزبية . على هذا اقدمت بشجاعة على كتابة هذه الرسالة

كتبته انا اعلم مكانها من الحقيقة والصدق . وسيعلم ذلك
كل من قرأها بروية وبلا تحيز . ولكنى لا اعلم ماذا يكون

تصيبها من القبول النفسى وسط هذه النزعات المتضاربة . فقد
 يمدحها قوم وقد يذم اخراجها للناس فى هذه الآونة آخرون
 ان الذين يذمون والذين يمدحون لا يترك ذمهم ومدحهم
 فى نفسى اثر . فقد علمتنا روح هذه الايام ان الذم والمدح عرضان
 لا قانون لهما . فانهما تابعان لنزعات حزبية عاطفية لم تقم بعد
 على انظمة ثابتة ولا دعائم باقية . فكل يدعى لنفسه الحق . وكل
 يقصر الامانة على شخصه . وكل يقول من ترك حرمى كان من
 الخارجين .

اكتبها للحق ليس غير . واذا كانت مما شاة بما اعتقده
 حقا فى ذاته تعد من سقطات هذا العهد عند بعض الاخوان . فاني
 متحمل بشجاعة كل ما يقال من هذه الناحية . ناحية العاطفة
 الصرفة . اأحملة ثمنا للجهر بما هو حق عندي . اذا كان لا بد لقول
 الحق فى بعض الازمنة من ثمن

ان الذي لا يعرف لنفسه الان من عمل الا تجريح من شاء
 والثناء على من شاء اسأل الله له الهداية العملية النافعة
 لعهد نحن مقبلون عليه ولم نتخذ له من حاجه عدة . ولم تقدم له
 من تطرفنا القوال عملا ناضجا .

لم تقدم بين يدي نجوانا شيئا اذا ماجد الجذب فى دورة فلك
 الحياة الجادة . التى تجعل المستحيل اليوم ممكنا غدا . والتى تزن

الوطنية بالميزان الصادق . فاما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع
الناس فيمكث في الارض

ايها الاخ اراك ستجمع كل مجهودك في بعثرة القول يمينا
وشمالا في سبب كتابة رسالة كهذه . ولكني من الآن اشفق
عليك وادلك علي ما انت به تعب

اراك تعلم أثر العقيدة في النفس . انها تنطق صاحبها قسرا ولو لم
يرد . علي هذا التأثير الذي لا يد لي فيه كتبت رسالتي . وقبلها
كتبت مقالاتي . وأظنك امام احترام العقيدة لا يدركك
الشك . ولا يأخذك القول بلا دلائل علي حكمه . والا فاذا
استبحت لنفسك بعد ذلك تحقير عقائد الناس . فاعلم انك
تصفر بعملك هذا عقيدة نفسك قبل اذ تنال من عقائدهم شيئا
لم يكن للكاتب أن يسكت في موضع القول . ولقد ابلينا
في انجاح قضيتنا المقدسة ما استطعناه من البلاء . الى ان صدمنا
بتعطيل جريدة المنبر . فسكتنا ردها من الزمن . لاشيء سوي
ان وجه السياسة لم يكن قد تغير . وان جوها كان لا يزال مظالما
. جاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فكننت من الذين فهموا
أن فيه تغير المركز مصر السياسي . وانه خطوة موفقة جريئة
من ثروت باشا . قد تكون هي الاولى في سبيل الحل العملي الذي

ترجوه مصر . ثم قد يبطن التمام بعدها قليلا .
 اخذنا نكتب بعد هذا التصريح . سائرنا بالقول في حدوده
 مستبقين الود ، محتفظين بالصدقه ؛ عاكفين على تمجيد
 ابطالنا . ولكن سلوكك ذلك لم يغن عن تقدنا شيئا تقدا
 مصدره الهوي العاطفي لكل من وسع قليلا دائرة بحثه
 وتفكيره

اذا أعار الانسان كل ما يقال ان صدقا وان كذبا - جانبا
 من الاهتمام فأولى به ان لا يشتغل بالمسائل العامة . فارضاء الجميع
 كان دائما وفي كل عصر غاية لا تدرك . غير اني لم اهل نقد
 المناقدين اذا وقع تمام الاهمال ، ويكفيني ان وهبت من الآن
 عذرا واسعا لاصحابه . لاني أقدر ما هم به مأخوذون . ومقدار اثر
 ذلك في تفكيرهم وحكمهم على الاشياء

لم نغير سلوكنا الكتابي العام . واتحدى كل من يخرج للناس من
 رسالتي هذه أو من مقالاتي في وادي النيل والمنبر سابقا وفي الاهرام
 لاحقا أي مطعن شخصي خصصت به انسانا كائنا ما كان مذهبه
 السياسي انه يكون أعرف مني بأدب الكاتب . وأرجو أن أجده
 هذه سبيلي في كل ما أكتب . لا أعرف الا غرضا واحدا
 هو القضية العامة المقدسة . ابدي فيها ما يعن لي من الراء .

وذلك واجب كل كاتب في بيئة كاليئة المصرية .
 لا جديد علي الان في النزعة الكتائية . ولكن خيل الي
 بعض الانخوان أنني خرجت من رعدة الوطنية الى جحيم الزندقة
 والاحاد . هذا ظن وبغض الظن اثم .

انه ليحزنتي ان اري المذهب السياسي لكثيرين عندنا هو
 الشدة والتخاضم والتنايد بالالقاب . الشيء الذي وسع مسافة
 الخلاف الحاد بين ابناء الزطن الواحد . وما بهذا تخدم القضية
 المصرية . فهل بعد هذه التجارب القاسية من الحاكم والمحكوم
 معا نرى وجه الاتحاد الباسم الثغر الجميل الطلعة مرة أخرى ؟
 ارجو الرجاء كله ان يكون يومه قريباً

كلمة مجملة في عهود ثلاث

إذا نحن قلنا بتعدد العهود والازمنة ، في قضية الاستقلال ،
المقدسة ، من يوم ان جد جدها ، فليس ذلك خلاف بين رجال مصر
الناهين في جوهر المطالب الاسمي ، من حيث التشدد واللين او
التطرف والاعتدال . فلم نر فيهم جميعا الا غيرة على حقوق البلاد .
وتسابقا أمام ضمائرهم وأمام الرأي العام في ميدان العمل الناهض .
ولكن ذلك التعدد يرجع الى تعدد الرجال الذين حمل كل منهم
قضية البلاد على كاهله ردحا من الزمن . فكان لكل واحد منهم
وجود سياسى خاص يخالف وجود زملائه بعض الشيء .

رأيت ان أرجع هذه العهود السياسية الى ثلاثة

(١) عهد النهضة المصرية

(٢) عهد المفاوضة الرسمية

(٣) عهد السيادة والغاء الحماية

ولا أدري ماذا يجد بعد ذلك من جديد . ولا ما ستلده الايام

من أجوال قابلة . فعلم ذلك للمستقبل المحجب وحده

١ - عهد النهضة المصرية

يقف القلب خاشعاً والقواد خاضعاً امام عظمة هذا العهد
الذهبي المقدس . عهد النهضة الشعبية . والنبالة المصرية . والكبرياء
القومي . هذه الدعائم الخالدة في حياة الشعوب الناهضة هي
التي تجلت روحها الفياضنة في مصر في ذلك العهد الذي تمخض عنه
شعب مارس سنة ١٩١٩

في هذا العهد مزقت مصر الحجب والاستار التي هي من
نسيج القوة والاقوياء . منذ أخذت الدسائس الاستعمارية تجري
في وادي النيل . دون حائل من عين يقظة مصرية . أو مانع من
غيرة وطنية . فقد ابتلي رجال مصر في الازمنة الماضية بمحنة
التراخي علي اقدام الوظائف حتى ينالوها . وبخاصة دسوت
الوزارة . الشيء الذي كان يدفع له من مصالح هذا البلد المبتئس
بالمثلن الباهظ حتى ثبت الاحتلال وتقوي . ولا يزال ما كتبه
لورد ملتر في تقريره خاصاً بوظائف هذا العهد صحيفة خزي
وعار في تاريخ هؤلاء الغابرين

في لحظة واحدة جاش فيها صدر مصر بالآمانى بينما
الغاصب يحاول دفنها فيه - كسرت مصر حواجز الاستعباد .
واذا بها امام من كانوا لا يقدرونها قدرها دولة فتية مكتملة

أدوات العمل الناهض

تطلب النهوض منها التضحية . فتقدمت اليها طائفة مختارة بأرواحها وأموالها . وهم أزيينة الحياة الدنيا . وماذا تنفع الزينة والضمير معذب والفؤاد معنى ، إنها لحقيرة في سبيل الحرية جدا .

ذلك العهد هو أقدس العهود الثلاثة . لأنه عهد الفكرة والعقيدة والثورة . وثلاثة هذه الاشياء أخرجت أمة من الظلمات الى النور . ومهما أوتيت مصر من خير . ومهما أصابها من حرية واستقلال . ومهما قدر لها في مستقبلها من رؤية أيام باسم ثغرها . مهما كان ويكون من شيء فهذا العهد هو أساسه الخالد . ونواته التي اينعت واثمرت وأخذت . مصر تجني أكلها ثمرة ثمرة

كان اول ثمراتها انها كبحت جناح الاسد البريطاني على قدركته . فغيرت من اتجاه سيره بمصر تغيرا محسنا . وكان اراد بعد الهدنة ان يجر علي مصر ذيل العفاء ليجعلها فريسة من فرائس انتصاره . لي اعدائه . بعد ان دفنها تحت اطباق الثري بحيث لا يحس بنزعها احد . ولا يعرفها انسان الا بانها تشغل من الخرائط الجغرافية مكانا . واسكن صرختها هذه التي اسمعت الخافقين اهابت به فانتبهت به تجاربه الى ان قدم لها يد المصافحة القصيرة في تصريح ٢٨ فبراير الذي هو فاتحة الاستقلال

لأن كتب تاريخ ذلك العهد الآن . فهو بجلاله واتساع

طرق القول فيه . حري بأن تفرد له الكتب والمؤلفات القيمة
 فانه ترك كتابة تاريخه السياسى الى ان تتاح الفرصة الكافية التى
 هي عندى اسعد وقت يقضيه الكاتب فى اشرف عمل . وعسى
 ذلك ان يكون قريبا



٢ - عهد المفاوضة الرسمية

هو ثاني العهود من حيث نتائجه الادبية التي كان رجاها
الاول عدلي يكن باشا

لا نكتب تاريخ هذا العهد ايضا . لما وقع فيه من مشادة
مزعجة . وتفرق في كلمة الامة . ونقض في بنيان اتحادها . وليس
الكاتب من يسوقه قلمه الي كثير القول ولو على غير مسمع .
ولكنه من ساق قلمه الي حيث نفتح الآذان للاستماع . وتنبسط
اسارير الوجه للقراءة مع الحرص على الحقيقة والصدق
واري أن هذه الآونة ليست طريقا هادئا لشرح اسباب
ذلك الا تقسام المؤامرات :

ان حوادث هذا العهد ليست خافية على انسان عاش في مصر في
حينها . فهي معلومة غير مجهولة . غير ان العلم اذا صاحبه الغرض مال به الي
ناحيته . وجذبه الي مذهبه . فيضحى بذلك مطعونافيه بالتحيز والهوى
وهكذا الرأي العام عندنا امام حوادث هذا العهد فكل
فتاة فيه بأبيها معجبة . وكل حزب بما لديهم فرحون

غير ان النزاهة التاريخية لا تعرف هذا الخلط الحزبي في
بيان حقيقة الاشياء . وهي الآن لم تقل كلمتها الفاصلة فلينتظر

القوم وانا معهم منتظرون

٣- عهد السيادة والغاء الحماية

ذلك العهد العملى الصرّف هو الذى اكتب فيه رسالتى .
 ولا ارى من حرج على فى ذلك . لانه لا يرتطم فى ابحاثه بشيء
 من الانقسامات الحزبية . ولا الفرق الشعبية . فكلها اشياء سبقته
 فى الوجود ثم جاء هو بعدها على غير انتظار سابق
 ان الذى يكتب شيئاً عن هذا العهد كان يكفيه ان يتخذ
 تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ مبدأ لقوله . ثم يورد ما جاء بعده من
 الرسمىات المؤيدة له . ويكون بذلك قد جمع مجموعة صالحة من
 أسانيد رسمية يرجع اليها عند البحث . ولكن ليس ذلك طريقنا .
 وما طريقنا الا كطريق الكاتب الاجتماعى الذى يرد كل شيء
 الى علته ومصدره . ويربط الاسباب بمسبباتها
 على هذه القاعدة ارى أن اشرح بالاجمال الحال السياسية
 التى فهمها الباحثون فى جو مصر واندن قبل هذا التغيير الجديد
 ببيان وجهات النظر المختلفة فى حال مصر السياسية فى هذه
 الآونة

الحال السياسية العامة

قبل يوم ٨٢ فبراير سنة ١٩٢١

اساس بحثنا في هذا الموضوع اربعة اشياء

١ - موقف الوفد الرسمى بعد قطع المفاوضات

٢ - « رأى العام المصرى »

٣ - « الحكومة الانجليزية »

٤ - « ثروت باشا ولورد اللبى »



١ - موقف الوفد الرسمي

سافر الوفد الرسمي وكله آمال في نجاح المفاوضة. ولا ادل على ذلك من قول رئيسه في خطابه المرفوع الى جلالة الملك في ١٧ مارس سنة ١٩٢١

« ومما يوجب الارتياح ان تصريح الحكومة البريطانية بان المفاوضات ستجرى علي اساس الغاء الحماية من شأنه ان يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فان ذلك التصريح الذي يدل علي حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الي الامل بان المفاوضات التي ستحصل بهذه الروح ستفضي الي اتفاق محقق الآماني الوطنية ويكون فاتحة عهد جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة . . . »

سافر عدلي باشا وهو قوى الايمان بحسن نية الانجليز. كما قال في خطابه. أخذنا من بلاغ الحكومة الانجليزية بان الحماية أصبحت علاقة غير مرضية. وما أشد نكث العهد على الضمائر الشاعرة الحساسة بالمسئولية العظمى. فلقد ارتطم عدلي باشا في أخراة فجأة بغدر الانجليز بعهودهم. ومخالفتهم ظاهر بلاغاتهم. الشيء الذي كان له أثر ظاهر أولا في اتجاه الرأي العام بعد قطع المفاوضات. وثانيا في بقاء مراكز الوزارة خاوية على عروشها ردحا

من الزمن . وثالثا في نشاط الانجليز في مصر بابداء آرائهم بصراحة لحكومتهم في لندن .

غادر عدلى باشا لندن بعد قطع المفاوضات في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وفي نفسه من الأسى ما ملأ كل نواحيها . يدل على الشئ الكثير من آلامه النفسية قوله في بيانه المرفوع الى جلالة الملك في ٢٨ ديسمبر ما يأتي :-

« أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل والخارج ولالغاء الحماية الغاء صريحا ولكننا ألفينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وأن لا نستمر فيها الى اكثر من ذلك »

يخيل بعد ذلك الى القارىء أن حمل رئاسة الوزارة بعد قطع المفاوضات كان اثقل ما يكون علي كاهل عدلى باشا . فهو لم يقبلها الا لانها منتجة استقلال البلاد . كما كان يفهم أولا

اما وقد خاب أمله في النجاح فقد صار من المحتوم على كرامته أن تلقى بهذا العبء الى الارض . وهكذا فعل الرجل فقد خلص نفسه أمام ضميره وأمام الامة بقطع المفاوضات غير المنتجة أولا . وبالاستقالة ثانيا . واستعجل قبولها بكتاب الى جلالة الملك نثبته هنا بنصه . لانه دليل علي ما كان يعلا نفس

الرجل من آلام الوزارة بدون جدوي
يا صاحب العظمة

تشرفت علي أثر عودتي من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع
الحكومة البريطانية بأن رفعت الي عظمتكم استقالة الوزارة وقد
بقي زملائي يقومون بانجاز الاعمال العادية اطاعة لامر عظمتكم
ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا الى الان قد يجعل سبيلا
لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن اجراءات لا علم لنا بها
ولا دخل لها فيها فاني اتشرف بالتماس صدور امركم الكريم
بقبول تلك الاستقالة واني لا ازال . الخ

أقف هنا قليلا بالقاريء الكريم لنعلم معا أن عناوين ثلاثة
كبيرة أشارت اليها استقالة عدلي باشا ورب إشارة أبلغ من
عبارة

أولا نزاهة المقصد . فقد قبل الرجل الوزارة لاعتقاده أنها
تجر مغنا للبلاد . ولما استعصى عليه الامر تركها بسرعة وأبأ
ثانيا النزول علي ارادة السواد الاعظم من تختم استقالة
الوزارة بعد نشر الوثائق الرسمية التي عدها الرأي العام ماسة
بكل كرامة في مصر

ثالثا وضع قاعدة نبيلة لمنصب الوزارة في مصر . هي الحد
الفاصل بين عهدين . عهد كانت فيه مناصب الوزارة غايات لا

وسائل. ونتائج لا مقدمات . ولست في مقام أن أشرح مقدار ما أصابنا من هذا العهد ورجاله . وعهد رمز فيه عدلي باشا ومن قبله رشدي باشا الي دست الوزادة بالتحقيق اذا هي لم تكن وسيلة الي عمل شريف عام . وأن الرجل خلوا منها وهو أمين صادق خير منه مطوقا بأبتهالكاذبة في ظاهره ، بينما هو مسخر لارادة غيره ولا ارادة له



٢- موقف الشعب المصري

كانت عوامل الانقسام في الامة لا تزال تتغلغل في احشائها الى قطع المفاوضة الرسمية. لذلك كان الانقسام الى عدليين وسعديين واضحاً جداً. أما حزب عدلي فلم يكن فيه أحد الا قليلاً من الصنف الذي ترى حركته العين في كل موضع. ولذا كانت أعماله في دائرة الهدوء غالباً. فاذا ذكرت الشعب في هذا البحث فانما أريد السواد الاعظم السعدي الذي كانت له الحركات الظاهرة جداً في كل فكرة وفي كل موضع في داخل البلاد

لم يكن الشعب ازاء وزارة عدلي باشا له رأي من نفسه. وانما كان منقاداً في ذلك الى زعمائه. وليس أدل على ذلك من أنه بفطرته ودون مؤثر عليه اكرم وزارة عدلي باشا في مبدأ تكوينها اكراماً لم يعرفه تاريخ مصر لوزارة قبلها. ثم نقم عليها نقمة بالغة لما أن نقم الزعيم عليها. لأن العقيدة في الزعماء أنهم أعلم الناس بمواطن الخير. فلا بدع اذا اتقادهم الرأي العام انقياداً مطلقاً

ان نجاح كل قضية سياسية كقضيتنا قوامه الاتحاد وراء زعيم صالح يكون هو مظهر الامة في مطالبها وتماسك اجزائها وتوحيد كلمتها. هكذا كانت النهضة الاستقلالية في الامم جميعاً.

فالبديئة المصرية لم تبتدع في الزعامة بدءاً جديداً
 قرر من زمن بعيد أخذاً من دراسة حال الشعوب والجمهير
 أنها تنقاد انقياداً سهلاً لزعمائها . وأن الرجل في الجماعة غيره علي
 انفرادة . لانه ينسى كثيراً من شخصيته وعقليته اللذين له في
 حال الفردية اذا هو انتظم في سلك جماعة مذهبية . هناك تنشأ
 فيه عقيدة الجماعة ويرى رأيها وينظر بعينها

كان سوادنا الاعظم على هذه الحال . ابسته روح التشاؤم
 في الوفد الرسمي لما ان تقم عليه زعيمه . هذه العقيدة ازمنت
 وكانت تكبر كل يوم ما أقام الوفد في لندن . وهي الحاكمة علي
 حاسته تتصرف فيها كما تشاء . لذا رأيناها يصفق للاخبار المؤلمة التي
 كانت تروى عن الوفد من مراسل السعديين في لندن .
 ويغضب ويفور حنقا حين يروي عن هذا الوفد خبر سار
 من مراسل العدائين . ويرتقب تحويره وتفسيره بما يجعله
 شؤماً صرفاً . لانه لا يريد أن يسمع مثل هذا النبأ فهو مولع بالتأويل
 الذي يسمعه تمام الاستماع من رؤسائه . بينما هؤلاء الرؤساء
 يطيلون في الشرح والتفسير حتى لا يتسرب شيء ولو من مثل
 سم الخياط الى عقول هذا السواد الاعظم من أثر ذلك الخبر
 مخافة أن يقع في النفس شك ربما جرى الى زلزلة العقيدة فتتحول
 عن مجراها . والزعماء أحرص الناس في كل زمان ومكان على دوام

حكمهم الافتدة بكل وسيلة حتى لا تفلت من أيديهم . هذه مهمتهم وما يصنعون .

ظلت فكرة السوء في الوفد الرسمي تدوى في أرجاء البلاد . الى أن ارتطمت بأخيار مؤكدة عن قطع المفاوضة الرسمية ومغادرة الوفد لندن . وهناك أخذت الدهشة مأخذها من النفوس

نشرت الوثائق الرسمية الثلاث - نصوص قواعد مشروع كرزى المعروف بمذكرة ١٠ نوفمبر ومذكرته الايضاحية ورد على باشا - هنالك انحدر الرأي العام عن المناداة بالحياة في عمل الوفد الرسمي نوعا ما . لانه لم يعد هنالك محل لها - الى شيئين أمسك بتلابيبهما، الغاء الوثائق واستقالة الوزارة .

أما الغاء الوثائق فذلك ما يشكر التاريخ عليه الرأي العام المصرى . فقد أجمع كلمته امام هذه الالهانة التى لحقت كل من فى مصر . لافرق بين كبير وصغير - على محو أثرها ، وسواء أكان الغرض من هذا الالغاء هو الرجوع الى المفاوضة من جديد عن طريق الوفد المصرى . أم كان الغرض منها رفع هذه الالهانة مجردة عن كل غرض آخر . فان صوت الرأي للعام كان من أصدق الاصوات وأشرفها فى هذا الموقف .

أما استقالة الوزارة فكان الاجماع عليها بالغاية القصوى وهنا يحار الانسان فى تعليل ذلك من جانب الرأي العام امام

أداء عدلي باشا ما عليه من الواجب باخلاص وكرامة . ولكن
الحيرة تزول سريعا اذا مارجعنا الى ما ذكرناه قريبا من أن انقياد
الرأي العام لزعيمه هو انقياد لاحد له .

قدم عدلي باشا من سفره ولم يشأ الزعيم أن يستقبله ولا
أن يصاحبه . فظل الرأي العام علي فكرته الأولى فكرة عدم
صلاحية هذه الوزارة التي لم تنزل من أول أمرها علي ارادته التي
خلقها فيه الزعيم من هذه الناحية

قدم عدلي باشا استقالاته بعد ان تم واجباته الرسمية بهدوء
في يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ . غير ان شيئا من الارتباك في
المراجع العالية آخر قبولها . ولكي نعرف مقدار غرام الرأي
العام وزعمائه باستقالة الوزارة نرجع الي هذه الفكرة التي نبئت
في بعض الرؤس . وسرت سريان الكهرباء في الرأي العام السعدي .
هي ان عدم قبول استقالة الوزارة تواطؤ بين عدلي وبين جلالة
الملك .

بينما هذه الخواطر تتغلغل في أجواء مصر . وبينما الرأي العام
يلح في الغاء أثر الوثائق الرسمية . ويعتقد انه ظافر لامحالة . اذ
وقع ما ليس في الحسبان دون مقدمات تدل عليه . هونقي الزعيم
وصحبه ،

فاق حادث النفي كل حادث سبقه . فأنسى الرأي العام كل

شيء الا هو. لأنه يتعلق مباشرة برمز أمانيه، وقد أسلفنا بيان
سبب تعلق الجماهير بزعمائها

لذلك كان المعنى الذي نسمعه الى اليوم هو ان لا اتفاق ولا
صفاء حتى يرجع المنفيون .

نجا عدلي باشا من الخوض وسط هذه للجة بنفسه . فلم
يكن هناك معنى بعد ذلك لطلب استقالة وزارة استقالت فعلا .
وقد نسيت الوثائق وأثرها . ولم نسمع لطلب الغائها صوتا بعد
حادث النفي ،

هناك اتجه الرأي العام الى وجهتين يحارب بهما الانجليز
هما القول بعدم تأليف وزارة . ومقاطعة الانجليز سواء أفي تجارتهم
أم في معاونتهم على أى عمل . أو يرجع المنفيون الى وطنهم .

أما عدم تأليف وزارة فهو صوت من الحكمة أيضاً. لأن
المعاونة الرسمية بين المصريين والانجليز لا تكون الا حيث
تكون وزارة مصرية . والمعاونة حرام يومئذ وجرم لا يغتفر .
أما المقاطعة فهي أوجب ما يكون على كل مصرى له
احساس وكرامة . اذ لا معنى لان تدفع نقودك في متجر لتزيد
في رأس مال كان أول أسباب شقائك واحتلال بلادك . ولا أن
تضع يدك في يد تبخل عليك بحقوقك الشرعي في مواجهة العالم
جميعاً . فهي مغتصبة والمغتصب لا يؤاخي .

بصوت المقاطعة الاجماعي وضع الشعب أشرف قدوة اذ
 هناك لأشرف عمل . وذلك كل ما يملكه الشعب في أشد أوقات
 محنته . فكان حقاً بعد ذلك على كل مستوزر هائم بالوزارة أن
 يتخذ من عمل هذا الشعب المسكين قدوة له على ضبط النفس عن
 بعض شهواتها الرسمية . والوزارة عندنا من أكبر شهوات طلابها
 ان مصلحة الوطن اذا تعارضت مع الشهوة الحكومية
 الزائلة . لا محالة قدمت الأولى وديست الثانية بالاقدام . والا كان
 قابلهما واحداً من ثلاثة . أما رجل متعمد نصرة السياسة
 الانجليزية على المطالب المصرية . وأما أبله ليس من ذوي الكياسة
 ولا الرياسة في شيء . وأما هائم على وجهه في طلبها يحتال على
 تغطية فضيحة الوقوع فيها في هذا الظرف العصيب بغطاء
 لا يتفق مع كرامة المسألة المصرية في شيء . كأن يسميها ادارية
 لا شأن لها في سياسة البلاد !! وثلاثة هؤلاء شر على البلاد
 مستطير . وقدوة سيئة تذهب بآثار نهضة الأمة التي اعتقدنا
 أنها هذبت من خلق الجشع في المناصب وعبادتها الشيء
 الكثير .

في هذا الموقف الخشن وقفت المسألة المصرية . فنكث
 بالعهود من جانب الانجليز . وخيبة امل لحقت الوفد الرسمي .
 ومذكرات الزامية تناول تحقيرها ارض مصر وسماها . وحيرة

من الرأى العام في جهاده السامي لا يدري أى الطرق انجم
للخلاص فيسلكها . وبليلة افكار لا يدري مداها انسان .

وحدس تخمين في كل مجلس وناد

ترك قليلا القضية المصرية في هذا الارتباك الداخلى .
ونلقي نظرة اجمالية على وجهة نظر الحكومة الانجليزية بعد
قطع المقايضة الرسمية لتضيف الى هذه المحن الداخلية محنة
غيرها هي أعصاها حلا واشدها امتناعا حتى تعترف بعد هذه
الضائقة السياسية للعامةين بعملهم

٣- وجهة النظر الانجليزية

في لندن

المفهوم دائماً أنه لا فرق بين رأى الانجليز في لندن والانجليز في مصر ، وعلمتنا التجارب أن كثيراً من الآراء التي سادت في لندن أساسها التقارير والشورى التي ترسل من موظفي الانجليز في مصر وان مفاوضات كثيرة كانت تكتفي حكومة لندن في الكثير منها بمعرفة آراء الموظفين الانجليز كما وقع في مفاوضات ملنر في القاهرة . من حيث استقاؤه المعلومات التي بنى عليها تقريره . غير ان شيئاً واحداً هو الجديد في السياسة الجديدة . هو سياسة الإيحاء والتدبير في هذا الدور الأخير . الشيء الذي دل على مهارة القائمين بسياسة مصر الآن . وسنشرح ذلك في موضعه مبينين أهم أسبابه وما كان من جهاد ثروت باشا على قدر ما بين أيدينا من الرسميات المعتمدة

يكفي لمعرفة رأى الانجليز في لندن ببساطة أن نتبث هنا بعض ما جاء في تقرير عدلى باشا المرفوع الى جلالة الملك في ٨

ديسمبر سنة ١٩٢١

« بعد عودتنا الى مصر اطلعنا على المذكرة التفسيرية التي

أرسلتها الحكومة الانجليزية الى عظمتكم ييانا لخطتها في
 للمفاوضات ومراى سياستها في مصر ولسنا بحاجة لان نقول
 أن هذه المذكرة أيدت ما فهمناه من المشروع وقد كان محور
 المفاوضات تأمين المصالح الانجليزية والاجنبية وكنا مستعدين
 لان نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات اذ لا ننكر أن الاتفاق على
 هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين
 ولكن ما نفهمه نحن في هذه الضمانات أنها تترك استقلالنا
 قائما سليما وتقوم الى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون افتيات
 على حرية مصر غير أن المذكرة تبني على تلك المصالح حقوقا
 تتعدى مجرد المحافظة عليها الى تقرير مشروعية وضع يد الانجليز
 على مصر .. »

هذه الروح هي التي أحسسنا بها دائما من حكومة الانجليز
 في لندن وهي تؤيد في مجموعها منطق مستر تشرشل من دخول
 مصر في دائرة الامبراطورية المرنة . سواء أكان في مفاوضات
 ملر . أم في مفاوضات كرزن أم على لسان صحافتهم الالمعتدلة
 منها . والا اقلية من معتدائهم في الرأي . أمثال السير فالنتين
 تشيرون الذي كتب الى جريدة التيمس رداً على مراسلها في
 القاهرة بعد قطع المفاوضات الرسمية بما يأتي (نقلا عن جريدة
 الاخبار بتصرف)

﴿ كتاب السير تشيرول الى التيمس ﴾

كتب السير تشيرول فالتين الى جريدة التيمس ردا على مكاتبها في القاهرة الذي يقول: أن مصر تلقت خبر انقطاع المفاوضات في سكينة وهدوء وأن أولى الامر مطمئنون واثقون أنه لن تحدث اضطرابات : قال السير فالتين: وقد كان أولو الامر هادئين لذلك ومطمئنين واثقين منذ ثلاثة أعوام حين رفضت الحكومة البريطانية أن تسمح لرشدي باشا بالحضور الى إنجلترا للمناقشة في المسألة المصرية وكانوا مطمئنين واثقين لما اعتقل زغلول باشا وزملاؤه الثلاثة وأبعدوا . وكلنا نعرف ماذا أصاب اطمئنانهم وثقتهم بعد ذلك . ومع وجود الاحكام العرفية التي ما زالت منذ ذلك الوقت الاداة الرئيسة للحكم في يد المارشال اللنبى وان كان قد استخدمها بحزم وخصوصا منذ انشأ تعيين عدلى باشا لرياسة الوزارة آمالا جديدة في نفوس المصريين - ومع وجود جيش الاختلال الذى يمكن زيادة قوته فى أية لحظة - مع وجود كل ذلك لا ينتظر أن يؤخذ المارشال اللنبى على غرة كما أخذ أولو الامر البريطانيون فى سنة ١٩١٩ . ولكن مكاتبكم (يعنى مكاتب التيمس) يتوقع أن ينتهج المصريون سياسة عدم المعاونة بعد عودة الوفد الى بلاده . ووصف السير فالتين تشيرول سياسة عدم المعاونة التى اتبعت بعد قمع الثورة الفعلية بالتدابير العسكرية

الصارمة وكيف حلت محلها وتلتها الثورة السامية وهي أعند
وأفعل من الایجابیة وكيف أضرب الموظفون ورجال القانون
حتى اضطرت المحاكم الى تعطيل اعمالها ووقف جلساتها واعتصب
عمال سكة الحديد وقطر الترام وتمال البريد حتى الكناسون
التابعون للمجالس البلدية وانقضت الشهور قبل أن يستطيع
المندوب السامي أن يقنع أي وزير مصري بتأليف وزارة

كل هذا حدث في وقت لم يكن الباب قد أوصد في وجه
آمال كثير من المصريين المعتدلين . فهل يحق لنا أو نستطيع أن
نتظر أن يكون المصريون اليوم اكبح لنفوسهم وأضبط لا عنتهم
وهم كما تقولون وتقررون شعب سريع التهييج وفي وقت طغت
فيه موجة الاضطراب على الشرق وبخاصة في البلدان الاسلامية
ومع أن الحكومة البريطانية عجزت عن ارضاء أعظم الساسة
المصريين المحترمين اعتدالا وتركتهم يعودون أدراجهم برسالة
لا تتضمن الا تغيير العنوان وما ينافي الاستقلال وينتفضه اهـ

وليس أدل على هذه الروح الاستعمارية أيضا من اعتبار
المركز كرزن مشروع ١٠ نوفمبر منحة سخية . فقد أرسل بذلك
الى الورد اللنبی في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ يقول :-

« والى أن يتم النشر - نشر الوثائق الرسمية - نرجو أن
تنتهز أي فرصة ملائمة للدفاع عن المنح السخية جدا التي كانت

حكومة جلالة الملك مستعدة لتقديرها وان تدحض تشويهات
نياتها»

وليت شعري اذا عد مشروع ١٠ نوفمبر كما هو منحة سخية
جدا لمصر فما هو البخل في العطاء بعدئذ !

جاء دور انعقاد البرلمان الانجليزى فرأينا الروح لم تتغير الا قليلا
يدهاء لا يؤخر ولا يقدم . بالرغم من اضطراب رأى العام فى
مصر للنتيجة السيئة التى جاءت من ناحيتين الاولى خيبة
المفاوضات الرسمية والثانية نفى سعد وصحبه وبالرغم أيضا مما
تبودل بين لورد اللنبى والمركيز كرزى من الرسائل التى
ابتدأت من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ أى بعد أن أخذ لورد اللنبى
والمستشارون الانجليز معه يبدون رأيهم فى حل المسألة
المصرية . وسنشرح ذلك فى اسهاب فيما بعد . واليك تمودجا
من الخطاب التى القيت فى البرلمان على السنة أعضاء الحكومة
الانجليزية خاصة بمصر يوم افتتاحه فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٢ أى
بعد قطع المفاوضات الرسمية بثلاثة أشهر إلا قليلا

﴿ خطاب المستر لويد جورج ﴾

قال المستر لويد جورج فى خلال رده على خطاب المعارضة
أنتقل الان الى مسألة مهمة جدا، أثارها عن مصر العضو
المحترم النائب عن ييلز (السير دونالد) وليس يسعنى إلا أن

أتكلم بتحفظ شديد لأن ذلك الجندي العظيم الذي يشغل منصب المندوب السامي في مصر في طريقه ألينا وفي مرجوى أن تسنح لي مع بعض زملائي فرصة مناقشة الموضوع معه في خلال الايام الثلاثة او الاربعة المقبلة. ولكن هناك ملاحظات هامة مفيدة أحب أن أبدئها في الموضوع نظرا إلى التعليقات التي ظهرت في الخارج (خارج المجلس) وما سمعته اليوم في المجلس. أشار صديقي المحترم (السير دونالد) الى مصر باعتبارها دولة ذات سيادة . ان مصر لم تكن قط دولة ذات سيادة . كانت مصر ولاية تركية قبل الحرب تحتلها بريطانيا . وفي اثناء الحرب في عام ١٩١٤ انهيينا السيادة التركية بان اعلنا الحماية ولكن مصر لم تصر بذلك دولة ذات سيادة وهي ليست في اللحظة الحاضرة دولة ذات سيادة . ونحن مستعدون الى اجابة كل الاماني الوطنية المشروعة للامة المصرية ، نحن مستعدون لترك الحماية ولكن ذلك يجب أن يكون علي شروط أساسية واضحة ، ولا أنوى الدخول في التفاصيل للأسباب التي ينتها ولكني سأورد أمرين أو ثلاثة امور تعد اساسية جدا ولا تؤثر فيها المناقشات التي ارجو ان تدور

ان كل من يتصور مصر في مركز الامم الاخرى التي يمكن منحها الحق التام في تقرير المصير بدون اعتداد بالاحوال الخارجية

مثل هذا لا يمكن ان يكون قد فكر في المسألة المصرية . ان مصر بلاد واقعة موقعا شاذا وليس لموقعها نظير في العالم كله وهى فى موقع شاذ بالنسبة الى العالم وبخاصة بالنسبة الى الامبراطورية البريطانية . فهى اولا مجاز وممر وما معنى ذلك !! معناه انها الطريق العام بين الشرق والغرب - الطريق العام بين الجانب الشرقى من هذه الامبراطورية والجانب الغربى منها وفى الامبراطورية البريطانية اربعمائة مليون نسمة منهم ثلاثمائة مليون شرقى السويس .

وتأملوا الحرب الاخيرة . اضطر اكثر من مليون جندى من استراليا ومن الهند ومن زيلنده الجديدة ان يجتاز مصر فلنفرض ان مصر كانت مستقلة وانها كانت معادية . لنفرض انها كانت بلادا محايدة ليس لنا عليها هيمنه فلا اقول انها كانت تكون كارثة بل اقول انها كانت تشطر الامبراطورية البريطانية شطرا كان حقيقيا أن يضعف الى درجة عظيمة قوة هذه الامبراطورية

وماذا كان يحدث فى مصر لو أنها كانت مستقلة أثناء

الحرب ؟

كانت تكتسحها الجيوش التركية التى يقودها الالمان وكان هذا يكون مصيبة على الامبراطورية البريطانية وعلى قضية الحلفاء وعلى مصالح مضر نفسها . ان الجنود البريطانيين والاستراليين

هى التى حمت مصر وكانت مصر بدون حمايتهم حقيقة أن تكون ولاية تركية أو المانية لا اسمياً فقط بل فى الواقع ولماذا تدخلنا فى مصر ؟

المستر نسوان - لمصلحة حملة الاسهم

المستر لويد جورج هذا تعريض بالمستر غلادستون يسوعنى أن أسمع من الجالسين على هذه المقاعد . ان المستر غلادستون الذى كان على التحقيق أبعد الساسة عن فكرة الضم اضطر الى التدخل فى مصر لحماية المصالح الجوهرية للقاطنين فى تلك البلاد الذين كانت حياتهم فى خطر ومهما يكن ما حدث يومئذ فان الحجج قد زادت قوة بما حدث فى دور التدخل . ففى ذلك الدور (يريد عهد الاحتلال) ذهب الناس من جميع الاقطار الى مصر وثمروا فيها رهوس أموالهم وخاطروا بحياتهم ووقفوا كل وقتهم وقوتهم على رقي مصر . وعلى أي ضمان كانوا يعتمدون ؟ على ضمان الحماية البريطانية . وهم لم يكونوا ليذهبوا لولا الحماية البريطانية أو حماية دولة أخرى مثل بريطانيا قوة . وان رفاهية مصر التى فاقت كل ما سبق لها العهد به راجعة الى القدرة والعقول والادمغة والهدى وغير ذلك مما أرشدها وهداها وهيمن عليها فى خلال ذلك العهد - بل هذه الرفاهية راجعة أيضا الى هذه الحقيقة - وانست أستعمل لفظ (الحماية) بمعنى (الحماية)

ولكن أستعماها بمعنى أن الجيش البريطاني والاسطول
البريطاني أشرفا عليهم (يعنى الجانب) واكسبا كل من ذهب
الى تلك البلاد شعوراً بالاطمئنان التام . فهما تكن الحجاج التي
سأقت المستر غلادستون الى تلك البلاد قبل أكثر من أربعين
عاماً فقد زادت هذه الحجاج عشرة اضعاف قوتها بل أربعين
ضعفاً بمرور الأربعين عاماً التي انقضت . وهناك فقرة مهمة
جداً في التقرير الموضوع علي فتن الاسكندرية . ويمكن أن
يقال أن اضطرابات الاسكندرية كانت من نوع ما حدث في
أيام عرابي وقد شهد القنصل الفرنسي والإيطالي واليوناني
أمام محكمة التحقيق واحتجوا بشدة علي معاملة رعاياهم وقالوا
أنهم لا يمكن أبداً أن يوافقوا علي حمايتهم بواسطة قوة مؤلفة
من المصريين وحدهم . وبين القنصل الفرنسي كيف أن الرعايا
الفرنسيين . وغيرهم في أيام عرابي تركوا بلا حماية من العرايين
وقال أن مثل هذا تقريباً حدث في فتن الاسكندرية الأخيرة
وأنهم غير مستعدين في هذه الظروف للاطمئنان علي حياتهم
بدون أن يشعروا ان بريطانيا او دولة أخرى غيرها هناك
لحمايتهم

المستر سوان - هل لي أن أسأل قبل ان ينتقل رئيس

الوزارة من هذا الموضوع

خطيب المجلس - يجب ان ينتظر العضو المحترم فرصة

فيما بعد

المستر سوان - سأفعل اذا سمح لي بالفرصة

المستر لويد جورج - من العبث اغفال هذه الحقائق
الاساسية فانها على اعظم جانب من الاهمية . وانكم لتستطيعون
ان تغفلوها وتظفروا بصلاح موقت وبالسكينة في مصر والكنكم
اذا فعاتم كان ذلك على حساب المستقبل لان هذه الحقائق
ستبرز مرة اخرى عاجلا او آجلا وتكون نتائجها وخيمة على
سلم العالم

وهذا هو الموقف الذي نتخذه حيال مصر - هذا هو
موقفنا العام . متى وصل اللورد اللنبى وناقشناه فسنكون في
مركز خير من هذا لا بلاغ المجلس تفاصيل الاقتراحات المختلفة
التي عرضت

﴿ خطاب وكيل الخارجية ﴾

والقي المستر سسل هرمزورث وكيل وزارة الخارجية
البرلماني خطابا هذانصه

لم يكن في نيتي ان اشترك في هذه المناقشة ولكن العضو
المحترم النائب عن (برنارد كاسل) - يريد المستر سوان - قد
يرى من سوء المجاملة ان لا اعقب بكلمات قليلة عن خطابه البليغ

البديع الذي القاه الآن وايس يسعنى الا ان اكرر ما قلته رئيس
الوزارة قبلى من ان مسألة مصر الان موضع النظر والبحث
وان اللورد اللبى في هذه اللحظة آخذ سيمته الى لندن لمباحثة
حكومة جلالة الملك فيها . ولست اظن انى - انا على الافل -
استطيع في هذه الظروف ان اقول شيئا من شأنه ان يعين على
البحث وان لا يكون من جهة اخرى ضارا ولكنه قد يسمح
لى ان اقول ان من سمع خطاب العضو المحترم وكان قليل العلم
بمصر لا يخيّل اليه انه يتكلم عن بلاد ادت لها هذه البلاد (انجلترا)
خدمات لا تقدر . وليس لى ان اتناول تاريخ مصر فى الثلاثين
او الاربعين سنة الماضية ولكنى اظن الادارة البريطانية لمصر فى
الثلاثين سنة الماضية او ما هو نحو ذلك قد صارت مضرب
الامثال واصبحت نموذجا لما ينبغى ان تكون عليه مثل هذه
الحكومة وكان يسرنى ان اسمع من العضو المحترم الاعتراف بذلك
وعلى كل حال ان مصر الآن بفضل الكفاءة الادارية
والصفات التى تمتاز بها بصفتنامة - من اعظم بلاد العالم رفاهية بل
لقد اربى تقدمها المادي فيما علم على كل ما حرزه غيرها فى الشرق
الادنى أو خارج اوربا وامريكا وعندى ان هذه الحقائق لا ينبغى
ان تغيب عن الاذهان لان كل نظر الى الموضوع اخلق به الا
يكون عادلا أو صحيحا اذا اغفلت هذه الامور : ولنا ان نقول

فما اعتقد مهما كان ما يقال عن الحكم الذاتي والنشوء السياسى
التالى ان ادارتنا لشئون مصر - أو بعبارة أصح وارق ان المشورة
التي ادلت بها هذه الحكومة (الانجليزية) الى الامة المصرية
كانت لها اعظم الفوائد الممكنة وأنا على يقين انه لو امكن اجراء
استفتاء فى هذا الموضوع بين الفلاحين وصغار المصريين لنلنا
اعترافا كبيرا جدا - بل اكاد اقول اجماعيا - بما قمنا به فى مصر

المستر سوان - التعليم

المستر هرورث . لا أحسب احدا يذهب الى ان التعليم لم
يخط خطوات واسعة فى السنوات الاخيرة وان جهودا عظيمة لم
تبذل فيما يتعلق بصحة الشعب فى مصر ! ان هذه الامور تذكر
فى نواحي العالم وتعد نماذج للإدارة ولا يستطيع ان افيض فى هذا
الباب لانه يوشك ان يكون مدار البحث العاجل مرة اخرى
وانما وقفت لاعيد مقدارا من التوازن الى هذه المناقشة وفى رأيي
ان يصح لنا ان نقول على سبيل الحكم العام ان ادارتنا لمصر
من انصع الصفحات فى تاريخ الامة البريطانية
﴿ كلمة المريكز كرزون ﴾

وقال المريكز كرزون وزير الخارجية فى غضون رده على

تعليقات اللوردات :

قال المريكز النبيل (كرو) انه لم يرد ذكر لمصر ولا للهند فى

خطاب الملك . ولا ريب انهما لم يغفلا عن نقص في تقدير
أهميتهما فان كليهما علي أعظم جانب من الالهمية . والواقع أن
الموقف في كليهما مما يبعث على القلق . ونحن انما أغفلنا ذكر
مصر لأنه كان من المستحيل علينا قبل أن نلتقي باللورد اللني
الذي لا يزال في عرض البحر أن نجعل شفتي جلالته تنبثان
بأي تصريح محدود . على اني أحب ان أذتم لي ان أقول بعض
كلمات سأبوخي فيها الايجاز ما استطعت عن المسألة المصرية .

اسنا ننطوى على عداء الأمانى المصرية ولا نريد مصرًا
معادية لنا ولقد رأيت الحكومات (الوزارات) المتتالية منذ
دخلت غمار الحياة العامة تبذل خير جهودها لنقص مسئولياتنا في
مصر لا لزيادتها . فاماذا منيت هذه الجهود التي بدأها اللورد
سالسبورى منذ نيف وثلاثين عاما بالفشل ؟ لأن هناك مصالح
عظيمة معينة ناشئة من بعض الوجوه عن مركز مصر الجغرافى
وفي البعض الآخر عن مصالحنا الامبراطورية فكانت هذه
المصالح فى ادوار شتى تعوق اجراء سياسة الجلاء . ولا مفر من
صون هذه المصالح اليوم كما لم يكن مفر من ذلك فى كل وقت
مضى وماهى هذه المصالح ؟ انها

اولا - مركزنا الامبراطوري فى مصر . وبديهي اني لا
اعنى بذلك ان مصر جزء من الامبراطوية وانما اقصد الى الهمية

مصر من حيث المواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية
البريطانية .

وثانيا - مسئوليتنا في مصر للجاليات الاجنبية التي
تتطلع اليها في اوقات الاضطرابات والتي لا يسعها الا ان تتطلع
اليها وحدنا اذ كان ليس ثم من ضمان غير هذا لحماية رعاياها
وثالثا - مصلحة مصر نفسها التي لا نستطيع ان نسمح
لها بالا تكفاء الي الاحوال التي استنقذاها منها

وهل لي ان أعرض الامر في صورة أخرى ؟ ماخير جلائنا
عن مصر اذا أفضى ذلك الي دخول غيرنا من حيث خرجنا
أو اذا وجدنا أنفسنا بعد جلائنا مكرهين على العودة من جديد
بعد بضعة أعوام ؟ وهناك عدا هذا ولا شك هذا المبدأ الذي
لا ينكره منكر والذي لا سبيل الى الاغضاء عنه . وذلك أنه
لا يجب أن يصنع شيء في مصر وانه ان يعتزم احداث تغيير
كبير هناك حتى يوافق البرلمان عليه ويقره . ولقد ذهبنا في
في مفاوضاتنا مع الوزراء المصريين الى مدى بعيد دون أن يرتبط
البرلمان بشيء أو يحمل عهدة ما وعرضنا أن نطلب الي البرلمان
أن يوافق على الغاء الحماية وعلى الاعتراف بمصر دولة ذات سيادة
مع عقد معاهدة تحالف ودية دائمة معنا . وعرضنا أن نوافق على
أن يدعى برلمان مصرى يكون الوزراء المصريون مسئولين أمامه

وان تعود الى الوجود وزارة الخارجية التي كان المصريون يتمتعون بها في عهد اللورد كرمر وأن تلغى الاحكام العسكرية وان يعتاض من الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية مصريين حيثما أمكن ذلك

وان في هذا الذي عرضنا لتقدما عظيما بل هو يتجاوز كل ما عرضته اية وزارة بريطانية على مصر من قبل. فهل كانت امة اخرى اجنبية في مثل مركزنا تجنح بها الرغبة الى النزول عن عشر هذا؟ وكل ما نطلبه في مقابلة ذلك هو أن لا تستخدم هذه المزايا ضدنا وان تنال ضمانات مرضية لتحقيق هذه المبادئ الاساسية التي اشرت اليها. ان ناربخنا في مصر عظيم جدا يبعث على الفخر. وليس من يجهل اننا انقذنا هذه البلاد (مصر) من الفوضى والافلاس وآتيناهما النظام والامن والرفاهية واذا كان أحد.... اللورد اسبلنجتون: هل يسمح لي الماركيز النبيل ان اقاطعه لحظة لاسأله هل يستطيع - فضلا عن الشروط التي اشار اليها - أن يقول شيئا عما في النية من نقل الجنود البريطانية التي تحتل مصر بمقتضى هذا المشروع.

الماركيز كرزون: لا أظنني أستطيع أن أقول شيئا عن هذا الآن لأن من الواضح أن الضمان الوحيد لصون المبادئ التي أشرت اليها هو استمرار وجود الجنود البريطانية في مصر

اما مسألة تعيين مكان هذه القوات فامر سيكون موضع البحث بين الوزراء المعنيين أو اللورد النبي وبيننا . ولكني لم ارقط أحدا ذهب الى انه يسعنا ان نستغنى عن الجنود البريطانية في مصر جملة بل ان مما لا استطيع تصويره ان يذهب احد الى هذا . أن ذلك مالا يصدقه عقلي . انظروا ماذا عسى ان يحدث وليس عليكم لتستطيعوا ذلك الا ان تذكروا ما وقع في الاسكندرية في يونيو من العام الماضي حين قامت فتن ليس أملاً منها بالكوارث ولا احفل بالنكبات بين طوائف شتى من الاهالي فقد كان لاخير علي الاطلاق من البوليس المصرى وغيره من القوات ولم يعد شيء شبيهه بالامن والنظام الا بعد ان دعيت الجنود البريطانية وظهرت . صدقوني ايها اللوردات . لو ان الجنود الانجليزية لم يؤت بها لرد النظام لظهرت هناك السفن الايطالية وغيرها لحماية رعاياها ولتجددت تلك المنازعات والخصومات المشثومة القديمة .

واللورد النبي طائد الى بلاده وسيكون هنا هذا الاسبوع . وسنبحث معه الشروط التي تجعل من الممكن - ان كان من الممكن - الحصول علي وزارة مصرية وانه ليسرنا ان نحصل على ذلك ولكنه لا يسعنا ان نقبل المسئولية عن تعريض المصالح المهمة التي اومأت اليها للخطر أو التضحية بها . اهـ

لاول نظرة الى هذه الخطب يلاحظ القارئ اننى لم اثبت
 الرد عليها كما اثبتها بنصها . كما لم اذكر ما كانت هذه الخطب ردا
 عليه وبخاصة خطب نواب العمال . والجواب على ذلك اننى استشهد
 الآن بالقول الرسمي للحكومي ليس غير . لانه هو لذي يملك
 صاحبه الحل والعقد . وقد علمنا اثر الاحزاب الانجليزية في السياسية
 على حكومتها لاسيما في المسائل الخارجية . انه اثر يكاد يكون
 معدوما . والا فاذا كانت هي العاملة في السياسة الفعلية لأخذنا
 بمقتضى خطب نواب العمال ومن اليهم استقلال تاما بكل انواع
 الكمال . ولكن الذى نعرفه انهم يريدون زلزلة اقدام حكومتهم
 من أية ناحية لتقوم بدلها حكومة العمال ويومئذ لا ندرى ماذا
 يكون حظ مصر منها .

لا ننكر أن في هذه الخطب الرسمية شيئا من المرونة
 اللفظية وسبب هذا راجع الى تحفظهم فى القول جميعا بسبب
 استدعاء اللورد اللبى بعد أن فهموا من رسائله أنه يريد حل
 المسألة على وجه جديد لم يألوه الذى سميناه فيما مضى سياسة
 الايجاء ولكن بالرغم من ذلك فان روحها استعمارية تحاول من
 وراء ستار أن تضم مصر الى أملاكها وهى مفتاح القارتين على
 سمرأى ومسمع من الدول جميعا فلم نر واحدة منهن مدت لنا يد

المساعدة على تعدد مسالكها لديهم: بل هم بالعكس ينتهزون الفرص
 للاستفادة المنفعية المؤسسة على قانون التقسيم القديم قبل الحرب
 الذى ظننا أن ويلاتها هذبت منه الشيء الكثير . واذا به عم
 وطم بعد أن وضعت الحرب أوزارها

وقفت المسألة المصرية داخلا وخارجا فى هذا الموقف الخشن.
 حتى ظننا أن ليس فى أرض الكنانة رجالا. وأن مصر قد عدمت
 النصير حتى من ابنائها

كاد اليأس يدرك النفوس وأوشك القنوط يتغلغل فى الافئدة
 واذا بصوت ارتفع على صفحات الجرائد هو شروط ثروت باشا
 لقبول الوزارة



٤- موقف ثروت باشا

ورتقارير لورد اللنبى

من جموح العاطفة أن تستبد بالاستعداد الفطرى من ذكاء ونبوغ وهم تهب منها من تشاء وتحرم من تشاء
من جموع العاطفة ان تستبد وحدك بالحكم على العاملين
فتقول بأهلية قوم له دون آخرين ولا سبب لذلك الا الانانية
الذاتية أو الحزبية .

من جموح العاطفة ان تكيل لقوم من صفات الامانه بلا
تقدير مادامو على سنن ميلك عا كفين . ثم اذا هم خرجو يوما
الى خطيرة العمل العام الذى يرونه مجديا على الوطن كانوا فى رأيك
مارقين وخونة مجرمين .

وبعد فمن جموح العاطفة فى بيئتنا المصرية الشئ الكثير
تمسك عن ذكره استبقاء للود وحفظا لحسن السمعة

شروط ثروت باشا

أولا - عدم قبول مشروع كرزى والمذكرة التفسيرية
الملحقة به

ثانيا - تصرح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف

باستقلال مصر بداءة ذي بدء

— ثالثا إعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجي من سفراء

وقناصل

رابعا - انشاء برلمان من هيتين (مجلس نواب ومجلس
شيوخ) تكون له السلطة التامة على اعمال الحكومة ويتكهن
الحكومة مسئولة امامه

خامسا اطلاق يد الحكومة بلا مشاركة في جميع اعمالها
سادسا - لا يكون للمستشارين في الوزارات الا رأى
استشاري وان يبطل ما للمستشار المالي من حق حضور جلسات
مجلس الوزراء

سابعا - حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشار المالية
والحقانية فانهما يظلمان الى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة
ثامنا استبدال الموظفين الاجانب بموظفين مصريين واخذ
العدة من الآن وتعين وكلاء لوزارات (المالية والصحة والزراعة
والاشغال والمواصلات والخارجية)

تاسعا - رفع الاحكام العسكرية والسعي من جانب الوزارة
اعتمادا على حسن موقف الامة في سحب كل ما اتخذ من الاجراءات
بمقتضى الاحكام العرفية بما في ذلك فك اعتقال المعتقلين واعادة
المبعدين .

عاشرا - الدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لانبجارتا والا جانب ولحل مسألة السودان بشرط الا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء في مشروع كرزن ويكون القول الفصل للامة الممثلة في برلمانها

احد عشر - يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الانجليزية .

نشرت هذه الشروط فظهر ثروت باشا على مسرح السياسة من حين نشرها في وقت تجههم لمصر فيه وجه الزمان . وكنا كلما امعنا النظر فيها ازددنا يقينا باستحالة تنفيذها على يد ثروت باشا الذى كان الى هذا العهد لم يعرف فيه الراى العام وظنية صادقة نشرت هذه الشروط في الصحف يوم ٣١ يناير وأول فبراير سنة ١٩٢٢ . فذهب الناس فيها كل مذهب . فمن قائل بان نشر شيء كهذا مستحيل الوقوع ما هو الا لان يخرج ثروت باشا من حرب النعمة عليه ظافرا امام الراى العام الذى يبنى احكامه غالبا على المرئيات . ومن قائل ان نشرها على هذه الصورة وفي هذا الظرف تعجيز لكل مستوزر يريد أن يقبل الوزارة على اية

صورة كانت. ولكن ماهى الا ايام مرت سريعة حتى نشر تصريح
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فاذا به حققها جميعها واذا بالمستحيل اصبحت
واقعا واذا بالاشك اضحي يقينا واذا بثروت باشا على رأس حكومة
جديدة في أمة مستقلة ذات سيادة

هذا هو دور العمل في حياة مصر الجديدة وهذا هو رجله
ثروت باشا. والآن تبين كيف قطع ثروت باشا شوطه بنجاح
وسداد.

كان ثروت باشا نائبا عن رئيسه في الوزارة العدلية اتصل
به بحكم وظيفته أكبر رؤوس الانجليز في مصر فامكنه بحسن
سياسته ان يكون عاملا قويا من عوامل تغيير آرائهم الى حد
كبير في كيفية حل المسألة المصرية

لم يكن ثروت باشا أول وزير اتصل به الانجليز في مصر
فكلهم ذلك الرجل - ولكن تفاوت رجحان العقول كان السبب
دائما في تفاوت الاعمال. ولو لم يكن لثروت باشا من حسنة غير
انه جعل هؤلاء الانجليز متكأ له يتكأ عليه في حل عقدة
القضية المصرية حلا مبدئيا. وغير انه حول الصراع الى غير
ميدانه الاول الذي كان بين مصرى وانجليزى فجعله بين انجليزيين
انجليزى في مصر وانجليزى في لندن - لكفاه ذلك نفرا

جربنا المفاوضات مرتين . على يد الوفد المصري أولا .
وعلى يد الوفد الرسمي ثانيا . وفي كلتا الحالتين لم نظفر بطائل .
ثم جاء هو على أثر ذلك فلعب دوره الذي لم يرحل بسببه الى غير
مصر ولم يركب من أجله تعب الاسفار الا تعب العمل المتصل
وتحويل العقل السكسوني الى اتجاه آخر نوعا ما

ظهرت مساعي ثروت باشا بعد نشر الكتاب الابيض
الانجليزى فاذا بها ترجع فى الحقيقة الى قبيل قطع المفاوضات الرسمية
فكان من أعزّ آمانيه أن ينجح الوفد الرسمى فى عمله لأن نجاحه
نجاح للمجهود المصري . فسعيه أولا مع اللورد اللنبى والمستشارون
الانجليز معه لم يكن سببه أن يكسب هو رهان الجواد الراج
بل كان لأن نجاح القضية العامة وحل المشكلة القائمة بين القاهرة
ولندن . على يد الوفد الرسمى

فى يوم ١٨ نوفمبر سنة ٢١ أرسل اللورد اللنبى الى المريكز
كرزن نيا بريقيا هذا نصه !
« يشتمل تلغرافى التالى على نص مذكرة مشتركة سلمها الى
المستشارون البريطانيون للحكومة المصرية . وأرى من الموافق
أن تلموا بأراء المستشارين اذ كنت قد فهمت أنه سيعقد اجتماع

آخر مع عدلى باشا

والحقيقة التى لا نزاع فيها هى أن كل تسوية لا تقرها مصر
تجعل من الصعب بل من غير الممكن عمليا المضى فى أداء الاعمال
الادارية للحكومة

هذا النبأ كان تمهيدا لنبا آخر هو عين المذكرة المشتركة
وهذا نصها :

أن مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالى ومستشار
وزارة المعارف ونائب المستشار القضائى مجتمعون على هذا الرأى
الآتى :

وهو ان كل قرار لا يسلم عبداً استقلال مصر ويستبقى الحماية
يجر لا محالة الى خطر جدى من نشوب ثورة فى البلاد جميعها
ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة فى الادارة فتصبح
الحكومة مستحيلة - ويجب أن لا يغيب عن الالذهان أن كيان
الحكومة كله مصري وان الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم
تكون مقصورة على مناصب الاستشارة والتفتيش والاعمال
الفنية . وعلى هذا فان من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية
بدون المعاونة التامة من جانب المصريين فى كل فروع الادارة كما
اتضح ذلك فى ربيع سنة ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون
وزارة ومع اضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين فاذا لم

تكن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تقدم مراضاة جوهرية
للألماني المصرية التي أنشأها المصريون بصفة مشروعة على قاعدة
السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالتهم في خلال العامين
الماضيين فسيكون من المستحيل تأليف أية وزارة .

ولا شك أنه يسع قوة عسكرية قوية تعمل بشدة ان تحافظ
على درجة معينة من تأمين الحياة والأموال في المدن الكبرى
ولكن المهمة تكون أشق بمراحل في الأقاليم على أنه ليس ثم إدارة
عسكرية يسعها أن تأمل ان تحمل محل الإدارة المعقدة للحكومة
المدنية او ان تحول دون المصالح المالية والاقتصادية ان يلحقها
ضرر بليغ . وقد مضى المستشارون في عملهم أكثر من عامين
على اعتقاد منهم ان ستنهج سياسة المنح السخية وادخلوا
بلاشك هذا الاعتقاد في روع وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على
اتصال بهم . لذلك يشعر المستشارون ان عليهم ان يبينوا انهم
اذا اتبعت سياسة مناقضة لهذه لا يستطيعون ان ينتظروا ان
يحتفظوا بثقة الوزراء المصريين أو أن يكون في مقدورهم أن
يؤدوا خدمة نافعة في المستقبل . أما اذا حدث ان حكومة جلالة
الملك وافقت على برنامج سخي فانهم على يقين من ان هذا البرنامج
يمكن اجراؤه وتأليف وزارة لانفاذه حتى ولو لم يكن ثم وزير
مصري مستعد اليوم ان يوقع اتفاقا رسميا يشتمل على هذا

البرنامج باعتباره ارضاء تاما للمطالب المصرية
 أثبتنا هذه المذكرة برمتها . لأنها أول ما طالعنا لقوم كانوا
 هم حجر العثرة في سبيل استقلال مصر . استبقاء لوظائفهم
 وحرصا علي سلطتهم التي لا يحدّها أي اعتبار . ووصولاً الي
 ذاك كانوا يملون علي رؤسائهم في لندن أن الحركة المصرية يراد
 بها قلب نظام الحكومة رأساً علي عقب . وانها حركة تقليدية
 تخطت عوامليها أجواز البحار الي ان حطت رحالها في مصر
 بقصد كراهة الانجليز . واذا بهم انقلبوا علي أعقابهم في قصدهم
 وانسخت فكرتهم الجديدة وهمهم القديم . وأضحوا يحذرون
 حكومتهم تارة ويرجون تارة أخرى رؤسائهم في لندن ان
 يوفقوا الي اتفاق ترضاه مصر . وكل اتفاق لا ترضاه مصر مؤذن
 بثورة واضطراب وقلق لا قبل لهم بعلاجها . وهذا اعتراف
 بقوة الشعب ويقظته من جهة . ومن أخرى اعتراف بما لثروة
 باشا من سياسة ناجحة . اعتراف ممن كان ينكر بالامس وجود
 هذه الامة ويعدها أشباحا ترعى مع الحمل وان شعله ثورتها
 تطفئها بصقة سكسونية . كل هذا واضح كل الوضوح في النبأ
 المكتوب بنصه فيما تقدم .

كان اللورد اللنبي يرجو ان يكون قوله هذا يحمل وزارة
 الخارجية علي تغيير وجهة نظرها في المفاوضة الرسمية . فتتساهل

بعض التساهل حتى تخف عنهم وطأة الثورة الفكرية النامية في البلاد وترتفع الازمة الوزارية التي توقعها . ولكن كان قد سبق السيف العزل ولم يعد هناك أمل في رجاء . تقدم المركز كرزى مدكرته في يوم ١٠ نوفمبر الى عدلى باشا اي قبل نبأ النبي بثمانية أيام . وقدم عدلى باشا الرد عليها في اليوم الذي ارسل فيه التلغراف من مصر

ظل اللورد النبي يتابع رسائله الى المركز كرزى بعد قطع المفاوضات الرسمية . ملحا في تحقيق فكرته التي اكتسبت شيئا من الوضوح والتحديد . ولم يمنعه تلغراف المركز كرزى في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ الذي جاء فيه « ألقى رئيس الوزارة بيانا محدودا في ٢٧ أكتوبر ردا على سؤال بمجلس العموم مؤداه أن العلاقات بين البلدين لا تعدل حتى تتاح للبرلمان فرصة المناقشة في المسألة . ونظرا لهذا التعهد فقد صار من المستحيل كما هو واضح اقامة النظام الجديد الذي يستدعيه سحب الحماية كما جاء في تلغرافك المؤرخ في ٦ ديسمبر .. الخ »

لم يمنعه هذا النبأ عن الاجحاح في تنمية فكرة ثروت باشا وزيادتها وضوحا وتحديداتها نوعا ما . فقد كان الرد من اللورد النبي على النبأ المتقدم ردا لا يتفق في شيء ظاهر مع غرض المركز

كرزن واليك بعض هذا النبأ .

(من اللورد اللنبى الى المريكيز كرزى)

لايسعنى الا أن اطلب اليكم والى حكومة جلالة الملك أن
تصدقونى اذا قلت انه ليس ثم مصري - كائنا ما كانت اراؤه
الشخصية - يستطيع أن يوقع أية اداة لاتتفق فى رأيه مع
الاستقلال التام . ولذلك فانه من الضروري العدول نهائيا عن
الفكرة القائلة بان المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة
معاهدة

ومن اجل هذا يجب ان تطرح حكومة جلالة الملك الامل
فى الحصول على المزايا المستفادة من معاهدة فى مقابلة منح قد
تعرضها على المصريين . أن العلاقة بين بريطانيا ومصر اليوم
شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت
تركيا تمنح مصر شيئا فى الماضى كانت الطريقة التى جرت عليها
من جانب واحد مثالا بمنح خديوى مصر حقوقا معينة بواسطة
سلسلة من الفرمانات بين عامى ١٨٤٠ و ١٨٩٢ وكانت اهم هذه
المنح فى سنة ١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتسيير
العلاقات الخارجية . وقد صار عمل بريطانيا العظمى بسحبها
من مصر ما نزلت عنه تركيا ممقوتا اليوم اكثر من أى شىء
سواه الخ

في هذا النبا تحديد جديد واضح للفكرة التي كانت في
 تلغراف ١٧ نوفمبر غير محددة تماما . فقد سفه فكرة حل المسألة
 المصرية بواسطة معاهدة . وان حكومة جلالة الملك يجب ان
 تضرب صفحا عن المزايا المستفادة من المعاهدة في مقابل منح
 تعرض على المصريين وهذا نقد صريح لما جاء في مذكرة ١٠ نوفمبر
 فقد جاء فيها ما يأتي : « في مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصديق
 عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا رفع الحماية المعلنة على
 مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر من ذلك الحين
 دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت امرة ملكية دستورية . . »
 بمقارنة هذه الفقرة من مذكرة ١٠ نوفمبر بما اسهب في بيان
 اللورد اللنبي نجد أن المذكرة تجعل رفع الحماية والاعتراف بالسيادة
 لمصر رهن ابرام المعاهدة والتصديق عليها وبيان اللورد اللنبي
 يقول بفصل الشئتين بعضهما عن بعض والاستفادة دون تحرير
 معاهدة من رفع الحماية والاستقلال المبدئي واستبقاء التحفظات
 الانكليزية الى حين آخر

هذا أول عهدنا بالتفرقة بين الاستقلال والسيادة وبين
 ابرام معاهدة تكون بقية بنودها ثمنا مدفوما لهذا الاستقلال
 ان هذا الحل الجديد عرضه دولة عدلي باشا في نهاية أمره
 بلندن دل على ذلك اللورد اللنبي بقوله في نباله في ٦ ديسمبر

« ولقد حدث ان عدلى باشا فى خلال حديثه الاخير معك -
 سأل لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة
 الواردة فى مشروع المعاهدة الذى رفض. ولم يكن جوابك على
 ما يظهر بحيث ينفى امكان اجراء مثل هذه الخطوة على أن يكون
 من المستطاع تأليف وزارة مستعدة للعمل معنا. »
 ولكن ثروت باشا تمكن بدهائه من اقناع الانجليز بهذا
 الحل ثمنا لتأليف وزارته

لم يعرض اللورد اللنبى الوزارة على ما نعلم على غير ثروت باشا
 الذى هو اكبر اقطاب حزب عدلى باشا. وذلك لأن وزارة تؤلف
 بعد قطع عدلى باشا للمفاوضة لخيبة املة فى الانجليز - لا تكون
 الا من هذا الحزب السياسى الكبير الذى رأى الانجليز هنا
 أن يحترموا آراءه وان يبنوا على اقتراحاته السياسة المشتركة
 بين البلدين . ولو فعلوا غير ذلك لرجعوا بحكومة البلاد الى مركز
 غير لائق او الى ما يسمونه الوزارة الادارية التى هى صورة
 من صور الحيل فى قبول الوزارة . وليس الظرف ظرف حيل
 ولا ظرف ضرورات ولا ظرف حيازة مناصب وحسب . بل
 ظرف عمل ناهض . يؤسس عليه استقلال شعب حى

فى يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ ارسل اللورد اللنبى الى المراكيز

كرزن صورة من شروط ثروت باشا لقبوله الوزارة هذا نصها .

من اللورد اللنبي الى المركيز كرزى

قابلت السلطان صباح أمس ١١ ديسمبر فأيد عظمته ان
عدلي باشا استقال ولكنه قال انه لم يتقرر شىء فيما يتعلق بتأليف
وزارة جديدة . وسيرى ثروت باشا بعد ظهر ذلك اليوم (١١
ديسمبر) وفى مساء ذلك اليوم زارني ثروت باشا بناء على تعليمات
عظمته وعرض برنامجا صرح بانه مستعد لتولى الوزارة بناء عليه
وهذه هى النقطة الجوهرية فيما يقترح من الخطة السياسية .

١ - الاقتصار من مذكرة ١٠ نوفمبر التى سامت الى الوفد
المصرى الرسمي على تعهد الحكومة البريطانية بانهاء الحماية
والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة ومع عدم استطاعته قبول
المذكرة أو الاشارة على البلاد بقبولها فسيكون هم الوزارة -
معتمدة فى ذلك على موقف البلاد - ان تثبت لبريطانيا ان
لا حاجة بها الى زيادة الضمانات أو كثرتها اذ كان حسن نية مصر
ومصلحتها التى تتطلب احترام التعهدات المقدمة لها خير الضمانات
للمصالح البريطانية والاجنبية الاخرى وافعاها .

٢ - ولهذا الغرض تعتمد الوزارة ليس فقط على عدل القضية
الوطنية بل كذلك على روح الانصاف من الامة البريطانية وعلى
التقرير العادل للمصالح المتبادلة بين البلدين .

٣ - والوزارة مقتنعة بأنه لن يكون ثم عقبة في المستقبل القريب في سبيل إعادة النظام العادي في مصر الذي يسمح بمنح دستور للبلاد يضمن التعاون الجدي الفعال بين الحكومة وبين ممثلي البلاد المنتخبين

وتنوى الوزارة بفضل تأييد عظمتكم أن تضع مشروعا للاصلاح الدستوري لكي تعتمد في مهمتها السياسية على تمثيل وطني صحيح وتقوم بسلسلة من الاصلاحات الضرورية التي يتطلبها تقدم البلاد اديبا واقتصاديا

٤ - ترى الوزارة أنه قد حان الوقت لأعادة وزارة الخارجية التي عطلتها الحرب مؤقتا

٥ - وأخيرا - لما كانت الوزارة تدرك التبعية المترتبة على مهمتها فستقف نفسها على حمل ذلك العبء وإدارة شؤون البلاد وفق ما تقتضيه المضالح الوطنية وحدها

٦ - واذ كانت الوزارة تعلم من عظمتكم النيات التي تنطوون عليها لخير البلاد فهي لا ترتاب في أنها ستلقى من عظمتكم التأييد في انفاذ هذا البرنامج وهي تعول كذلك على ثقة البلاد في مهمة كهذه تدرك كل صعوباتها

استمر اللورد اللنبي في تقوية برنامج ثروت باشا بكل الحاح قال في تلغراف له الى المركز كرزى في ١٢ ديسمبر أيضا وهو

على ثقة من أنه يستطيع أن يؤلف وزارة على قاعدة هذا البرنامج
الذي يصر على أن توافق عليه حكومة جلالة الملك مقدما وأرى
أن ثروت باشا يمكن الثقة فيه بإيمانه بعهوده وأنها لشجاعة منه
أن يتقدم . على حين أن المهمة التي تواجه أية وزارة لا بد أن
تكون شاذة بسبب خيبة الأمل وما نتج من العداء من جانب
جميع الأحزاب للتصريح الأخير الذي أصدرته حكومة جلالاته
وكون شاكر الكرم إذا بلغتوني بدون إبطاء بموقفكم حيال
هذا البرنامج الذي أشير بقبوله بكل الحاح .
وأرسل في نيا آخر .

«ويخيل الي انه من المحقق أيضا ان اللحظة الحاضرة أنسب
الافاق لهذه المنحة ولسنا نستطيع ان يستمر جو الانتظار
الهاديء الموجود الان في مصر والا اذا قدمنا حجة صادقة على
اتخاذ موقف المسألة ؟ ؟ ولئن حبطت آمال مصر مرة أخرى
ليكون من المستحيل الحصول على حكومة مصرية وليس ذلك
كل ما هنالك بل أكون حقيقا أن أقنط من كل مستقبل للبلاد
التي تنكفي راجعة الى حالة تتناوب فيها الفتنه وضروب القمع التي
تضر كلا من مصر وبريطانيا والتي شهدت منها الكفاية
واحر ان ينتهي الامر اذ ذاك أما الى ضم بلاد عنيفة العداء
لا معدي عن حكمها بالقوة وإما التسليم التام من جانب حكومة

جلالة الملك

ولقد الفنا ان ننظر من العالم أن يعجب بعملنا في مصر ولا يقوى
خيالي على تصور ما هو ابعد على الاسف من هذا الختام. واقد
عرضت اقتراحاتي بعد مفاوضات مطولة مع ثروت باشا وانصاره.
الاذنين المتصلين بدائرة واسعة من الراي العام ومع عدلي باشا
الذي كانت معونته نزيهة قيمة»

أصبح برنامج ثروت باشا واضحا للوضوح كله عند وزارة
الخارجية بمساعدة اللورد اللنبي الذي تظهر قيمة إلحاحه في إحياؤه
بما نشرناه له آنفا

قبل أن ندلف الى نص التغيير الجديد الذي جاء به تصريح
٢٨ فبراير لا نرى بدا من قول اجمالي في مسألتين

- ١ - سكوت ثروت باشا عن ذكر ما يختص بمساعيه
وشروطه الى أول فبراير . مما كان موضع التأويل وسوء الظن.
- ٢ - استدعاء لورد اللنبي الى لندن

اما المسألة الاولى فلقد تولى ثروت باشا بنفسه الدفاع عنها
في حديث نشر في جريدة الليرتية في ٧ فبراير تقتطف منه ما يأتي :-
س - يظهر أن معاليكم استبقيتم بعض عبارات تلك الشروط.

طبي الكتمان

ج - هذا غير صحيح وأية مصلحة لي في ذلك ؟
 أما ما يتعلق بالشروط فإن كل رجل سياسى يدرك أن
 التزام الكتمان التام كان أمرا لا بد منه لنجاح المحادثات التى كنت
 قائما بها . ولقد كنت أعلم أن هذا الكتمان يعرضنى لشكوك بعض
 الناس ولحماة الآخرين . ولكن رغبتي الخالصة فى تحقيق آماني
 بلا دى جعلتني أعرض نفسى لتلك الظنون ولا أبالي بالمخاطر . أما
 الآن فاني أرى أنه آن الوقت لا يتأفف بنى وطنى على ثمار جهودي
 ولهم أن يحكموا علنا بما يرون .

س - تجهلون معاليكم أن لكم خصوما كثيرين فاذا قبلتم
 رسميا تأليف الوزارة فإذا تكبرن الباكورة السعيدة التى تقدمونها
 لأمتكم بمناسبة توأيمكم زمام الحكم

ج - لقد طلبت إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر
 وجعلت ذلك شرطا لقبولي تأليف الوزارة وهذا طبعاً قبل الدخول
 فى المفاوضات لإبرام اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى
 س - ألا يلوح لمعاليكم أن المذكرة البريطانية الأخيرة
 صورة لا تكاد تخفى من مشروع كرزى

ج - ما شأن هذه المذكرة إذا أجيبت شروطي ؟
 ان ما أطلبه صريح جلي فاذا سامت وزارة الخارجية البريطانية
 فقد زال بذلك أثر المذكرة بطبيعة الحال . اهـ

أما استدعاء لورد اللني الى لندن فسيبه واضح . ذلك أنه أخذ يدافع عن برنامج ثروت باشا بكل قوة . الشيء الذي لا يخلو من الغرابة . روح البرنامج منطوية على ضرورة اعتراف إنجلترا باستقلال مصر ورفع الحماية الى آخر ما جاء في شروط ثروت باشا . كل ذلك دون أن تتقيد الامة والحكومة معا بأي قيد رسمي . الا قيد المفاوضة في ضمانات إنجلترا تحت اشراف البرلمان المصري . ورهن موافقته . ظهر ذلك جليا وواضحا كل الوضوح بتفصيل . أوفى وبنود معينة في تلغراف أرسله لورد اللني الى المريكز كرزن في ١٢ يناير سنة ١٩٢٢ يقرب من نص تصريح ٢٨ فبراير . كتب في مصر هذا النص وارسل الى وزارة الخارجية فلم تر بدا من استدعاء لورد اللني لتبين جلية الخبر .

وهاك نص التلغراف

من الفيلد مارشال الفيكونت اللني الى المريكز كرزن .
(وهل في ٢٢ يناير)

بالتلغراف . . . القاهرة في ١٢ يناير سنة ١٩٢١
هذا هو الكتاب الى سلطان مصر الذي أشرت اليه في
تلغرافي السابق مباشرة :-

« يا صاحب العظمة

« ١ - أتشرف بأن أعرض علي عظمتكم أن بعض عبارات

من المذكرة الايضاحية التي قدمتها الى عظمتكم في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ قد أولت بما لا يطابق نيات حكومة جلالة الملك وسياستها وهذا ما آسف عليه أشد الاسف

« ٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين قد وقع في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع عن موقف الكرم والعطف الذي اتخذته حيال الاماني المصرية وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص في مصر لاستبقاء نظام سياسي ادارى لا يتفق مع الحرية التي عرضتها

« ٣ - وهذا التأويل لنيات حكومة جلالة الملك خطأ محض فان المذكرة الايضاحية - على تقيض ذلك - تؤيد مبدأ أساسيا هو أن الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليس مقصودا بها ابقاء الحماية فعلا أو حكما وقد نصت المذكرة على أن « بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به دولة ذات سيادة من ميزات قومية ومركز دولي »

« ٤ - واذا كان المصريون قد رأوا أن هذه الضمانات لا تلتئم مع مركز البلاد الحرة فقد غاب عنهم من الجهة الاخرى أن بريطانيا العظمى اضطرت الى طلبها حرصا على سلامتها نفسها تلقاء حالة تتطلب منها الحزم الشديد وبخاصة فيما يتعلق بمسألة

توزيع جنودها. بيد أن أحوال العالم الحاضرة وحالة الجيشان السائدة في مصر ليست عوامل دائمة والمأمول أن تتحسن أحوال العالم على توالي الأيام. هذا من جانب ومن الجانب الآخر « فسيجيء وقت » - كما قيل في المذكرة - « تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات »

« ٥ أما من حيث وجود أية رغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية فقد قالت حكمة جلالة الملك ولا تزال تكرر أن أصدق رغباتها أن تترك للمصريين أنفسهم إدارة شؤونهم ولا يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى. وإذا كان قد ورد فيه نص على وجود موظفين بريطانيين بوزارة المالية والحقانية فإن بريطانيا العظمى لم ترم بذلك إلى استخدام هذين الموظفين للتدخل في الشؤون المصرية وإنما قصدت أن تستبقى الاتصال اللازم لحماية المصالح الأجنبية

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات التي طلبتها بريطانيا العظمى فهي لا تبغيها لرغبة منها في الحيلولة بين المصريين وبين التمتع بحقوق كاملة في حكومة قومية

« ٧ - وإذا كان هذا هو رائد بريطانيا العظمى في نياتها فمن السهل أن يفهم أن مما لا تسيعه من جهة أن ترى المصريين يعوقون بأعمالهم تحقيق عمل يرمى إليه الطرفان جميعا ومن جهة

أخرى أذا تضطر الى التدخل لاعادة الأمن كلما هددته اختلال
 يشير مخاوف الاجانب ويعرض صالح الدول الاجنبية للخطر وانه
 ليكون مما يؤسف له كثيرا أن يرى المصريون في التدابير
 الاستثنائية التي اتخذت أخيراً أى مساس بمطمحهم الذى يتطلعون
 اليه أو أن يستشفوا أي التواء من جانب حكومة جلالة الملك
 أن تغير السياسة التي يبنونها ، ولم يكن لحكومة جلالة الملك من
 اتخاذها هذه التدابير غرض سوى وضع حد لتهيج ضار قد
 يؤدي - بإثارته عواطف العامة - الى نتائج تذهب بثمر الجهود
 التي بذلتها الأمة المصرية . فالاصل في الاجراءات أنها اتخذت
 لمصلحة القضية المصرية التي تستفيد كل فائدة من أن يجري
 درسها في جو المناقشة الهادئة الودية .

« ٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة على ما يظهر
 بفضل الروح الحكيم الذي هو قوام الخلق المصري والذي
 يتغلب في الاوقات العصبية فاني أرغب مرة أخرى ان أفسر لمصر
 النيات الحسنة التي مازالت حكومة جلالة الملك تنطوي عليها
 لمصر .

(٩ - وليس ثمت رغبة ما في استعمال الضغط بأية وسيلة
 على حرية المصريين في تأييد هذه المعاهدة او مناصرة تلك ولكن
 حكومة جلالة الملك مع ذلك ترغب ان تمهد الطريق لنظام من

التفاهم المتبادل يفضي فيما ترجو الى حل نهائي مرض للمسألة المصرية
 « ١٠ - ولهذا الغرض يسرني ان ابلغ عظمتكم ان حكمه
 جلالة الملك مستعدة ان تشير علي البرلمان البريطاني - دون
 تنتظر عقد معاهدة - بالغاء الحماية وبالاقرار بمصر كدولة
 مستقلة ذات سيادة وليس تمت ما يمنع منذ الآن من اعادة وزارة
 مصرية للشؤون الخارجية تمهد الطريق لايجاد التمثيل السياسي
 والقنصلي لمصر

« ١١ - أما من حيث الادارة الداخلية لمصر فان حكومة
 جلالة الملك تنظر بارتياح الى انشاء برلمان له الحق في الهيمنة علي
 سياسة مسئولة دستورية وعلى إدارتها

« ١٢ - وفي نيتي أن ألغى نظام الأحكام العسكرية المعلنة
 في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ متى صدر قانون التضمينات الضروري مع
 سر يانه علي جميع ساكني مصر. واذا ظهر أن من المستحيل انفاذ
 مثل هذا القانون قبل ان يراد اجراء الانتخابات البرلمانية فاني
 سأكون مستعداً - الى ان يتم الغاء الاعلان المذكور - لوقف
 تطبيق الاحكام العسكرية في جميع الأمور السياسية بحرية
 المصريين في استعمال حقوقهم السياسية

« ١٣ - ومتى قامت هذه الحالة الجديدة فستنظر حكومة
 جلالة الملك بالاشتراك مع الحكومة المصرية وبروح ودية في عقد

اتفاق على النقط الآتية التي ستبقى للتسوية

(١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية

(ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي
مباشرة أو غير مباشرة

(ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الاقليات

(د) السودان

« ١٤ - فالكلمة الآن لمصر والمأمول أن تقدر حسن نيات
بريطانيا العظمى قدرها وان تستهدي الروية لا العواطف في
موقفها اه

سافر اللورد اللنبى في يوم ٣ فبراير . وكانت الحكومة في
لندن مرتبكة في هذا المقترح الجديد الجرىء . والصحافة الانجليزية
منقسمة على نفسها ازاء خطته . فمثلا كانت التيمس والديلى ميل
تحضان الحكومة على قبول اقتراحاته . وقالت الديلى نيوز : انه
يجب اعتبار استعفاء اللورد اللنبى محققا اذا رفضت الحكومة
شروط ثروت باشا : وقارنت الديلى اكيريس بين اقتراحات
اللورد اللنبى وبين شروط مستر لويد جورج فقالت : ان الجمهور
سيذكر معارضة مستر لويد جورج لسياسة عار تكون نتيجتها
اخراج انجلترا على جناح السرعة من مصر .

قدر للورد اللبني النجاح في مهمته . ولا نعيد اسباب ذلك
 النجاح ، فهي التي شرحناها باجمال فيما تقدم لنا من القول .
 وعاد في يوم ٢٨ فبراير وبذلك انتهى الدور المبدئي في استقلال مصر
 ونشرا التصريح الجديد الذي يوافق تمام الموافقة في معناه تلغراف
 ١٢ يناير المرسل من القاهرة الى لندن وفيه تغيير في بعض
 عباراته بدركه القارىء بسهولة



التبليغ المرفوع الى عظمة الساطان بواسطة المندوب السامي

يا صاحب العظمة

١ - أتشرف بان اعرض لمقام عظمتكم ان الناس قد ذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها الي عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف افكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الاسف

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيراً من المصريين القوي في روعهم ان بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الاماني المصرية وانها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي ادارى لا يتفق والحريات التي وعدت بها

٣ - غير انه ليس شيء ابعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل أن الاساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكماً وقد نصت المذكرة علي ان بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في ان ترى مصر متمتعة بما تتمتع به

البلاد المستقلة من ميزات اهلية ومن مركز دولي

٤ - واذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات انها تجاوزت الحد الذي يلتزم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا انما الجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها اشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية. على أن الاحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة والامل وطيد في أن الاحوال العالمية صائرة الى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية

٥ - اما ان تكون انجلترا راغبة في التدخل في أمور مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول ان اصدق رغباتها واخلصها هو أن تترك للمصريين ادارة شؤونهم. ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى واذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامها للتدخل في شؤون مصر وكل قصده هو ان تستبقى اداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية

٦- هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة اهلية

٧- فاذا كانت هذه هي نوايا انجلترا فلا يمكن لاحد ان ينكر ان انجلترا يعز عليها ان ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذي يبلغون فيه مطمحاً ترغب فيه انجلترا كما تتوق اليه مصر أو أن ينكر انها تكره ان ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الامن الي نصابه كلما ادركه اختلال يثير مخاوف الا جانب ويجعل مصالح الدول في خطر. وانه ليكون مما يؤسف له ان يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت اخيراً اي مساس بمطمحهم الاسمي أو أية دلالة على تغير القاعدة السياسية التي سبق بيانها فان الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حداً لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه الى اهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ولذلك كان الذي روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التي تستفيد من ان البحث فيها يجري في جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص

٨- والآن وقد بدت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتغلب في الساعات الحاسمة فاني لسعيد ان انهي الى عظمتكم ان حكومة جلالة الملك

تنوى ان تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا وانى
لعلى يقين بان هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة
ويضع الاساس لحل المسألة المصرية حلانها ثانيا مرئيا

٩ - وليس ثمت ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير
الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلي لمصر

١٠ - اما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على
السياسة والادارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية
فلا مر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى

وان ابطأ لاي سبب من الاسباب اتفاد قانون التضمنات
(اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) الساري
على جميع ساكنى مصر والذى اشير اليه فى التصريح الملحق بهذا
فانى اود أن أحيط بعظمتكم علما باننى . الى أن يتم الغاء الاعلان
الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف
تطبيق الاحكام العرفية فى جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين
فى التمتع بحقوقهم السياسية

١١ - فالكلمة الان لمصر وانه ليرجى انها وقد عرفت مبلغ
حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى امرها
بالعقل والروية لا بعامل الاهواء ولى مزيد الشرف الخ

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

تصريح لمصر

بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها
ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة
وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر ائتمية
جوهريّة للإمبراطورية البريطانية ، فيموجب هذا تعلن المادىء
الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر
مستقلة ذات سيادة

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات
(اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ
الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الاحكام العرفية التي اعلنت
في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ - الى ان يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين
حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق فى الامور
الآتية بياتها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ
حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الامور وهى :

١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر

ب - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبى

بالبذات او بالواسطة

جـ - حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات

د - السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور علي

ما هي عليه الان



كلمة موجزة

في تصريح ٢٨ فبراير

تقدم للقارئ في مقدمة هذه الكلمة حديثاً لحضرة صاحب
الدولة عدلى باشا مع مندوب جريدة « بتي جورنال » الباريسية
عن رأى دولته في موقف مصر الحاضر . نقلاً عن جريدة
«الاستقلال» بعدد ١٧ يونيو سنة ١٩٢٢

قال المندوب :

« انما اسم عدلى يكن باشا من الاسماء التى سيدكرها
التاريخ عند ما يدرس الطور الحالى للمسألة المصرية . وهذا ما حدا
بى الى أن أقف منه على تصريحات أثبتها هنا .

قال عدلى باشا :

ينكر بعض مواطنى ان حالة بلدنا قد تغيرت ويؤكدون
« ان مصر لم تنل شيئاً » وأنا لا أقسمهم هذا الرأى اذ قد حصلنا
على حق تنظيم حياتنا السياسية فى الداخل بحرية وبتثبيت
شخصيتنا الدولية فى الخارج وليس علينا أن نغضى عن هذه الفوائد
وأهم من هذا أننا اكتسبنا حق المناقشة على قاعدة أكثر تدعياً
وقد وقع لى أثناء محادثاتي المتعددة التى جرت فى العلم الماضى
ملندن مع اللورد كيرزون وهى محادثات كنت أسعى أثناءها فى

اقتناص حريتنا جهداً بعد جهد - ان قلت غالباً لرجل الحكم
الانجليزي عند ما كان ياحف في الاحتفاظ ببعض الضمانات
« ولكن هذا يتنافى مع مبدأ الاستقلال »

فكان اللورد كيرزون يحيدني حينئذ « عفوا . . . فانما مصر
لم تستقل بعد »

أما اليوم فقد اعترف جهاراً وفي مواجهة العالم بذلك المبدأ
الذي كنت أناضل في سبيله ومن الواجب في أية مفاوضة أخرى
جديدة أن يؤخذ به ويعول عليه

لهذا اكرر عليك بأننى مقيم علي رأبي انا قطعنا شوطاً
يذكر في سبيل الغاية التي ننشدها

- وماذا ترون في النقط الرابع التي احتفظت الوزارة
الانجليزية بحق تسويتها على مانهوى مع الحكومة المصرية وهل
ترون مارأت المعارضة من ان الفاظ تصرح الوزارة الانجليزية
تم من جانبها عن رغبتها في الحصول على نوع من الضمانات
لا يكون معها نظام الحكم المستقبل في مصر مباننا كثيراً
للنظام الحالي؟

- كاني بك تقيم دعوى نزعات خاصة وليس لاحد ان يعزو
اية نية لكائن من كان . اما من ناحيتي فاني اظن . بل اؤمل ان
بريطانيا العظمي وقد ادركت انها لن تجنى شيئاً من وراء امتداد

ازمة طال أجلها ترغب باخلاص حل جميع المسائل المعلقة على نحو
اكثر ملائمة لنا . والا فكيف السبيل الى ادراك مغزى اقدامها
على الاعتراف باستقلالنا ؟

فقلت لعدلى باشا :

- كان للمسألة المصرية تحت نظام الحماية امتيازاتها تبدو
في عيون بعضهم مسهلة جدا لان وزارتي لندن والقاهرة وحدهما
هما اللتان كان لهما ان تحلها . فهل لم تزد الحالة تعقدا بغرابة
غداة اعلان التصريح البريطاني ؟ وهل لا يجرى النظر الى ان الدول
الاوربية ، وقد اصبحت حرة في عملها على اثر الغاء الحماية تردن
ان تتناقشن مباشرة مع مصر باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة
في المسائل التي لها مساس بتأمين مواصلاتهم وحماية رعاياهم مثلا ؟
فنظر الى عدلى باشا ينصف ابتسامة وقال :

- وهل لي ان اتكهن لاعلم غيب ما في افكار رجال الحكم
في اوروبا ؟

- نشرت احدى الصحف العربية هذه الايام الاخيرة
ماموداه تقريبا : مادامت مصر قد استقلت ، وما دامت من
جهة اخرى قد شاركت الحلفاء في الحرب فمن حقها ان تطلب
اقامة نظامها لاعن طريق مفاوضات يطول امدها أو يقصر بين
ممثليها وممثلي انجلترا ولكن عن طريق مؤتمر من امم الاتفاق

نعم انى اعلم أن هذه الفكرة مطروحة يخوض فيها الكثيرون
من المصريين فما قولكم فيها؟

فامعن عدلى باشا فى التفكير ثم قال :

- عند ما كانت توضع معاهدات الصلح اعربنا عن رغبتنا
الشرعية على ما ظن - فى أن تقبل للجلوس الى جانب دول
الحلفاء أو لندافع عن قضيتنا على الاقل وقد بقيت رسائل الوفد
دون جواب وهذا يبين لنا بعض الشئ ما قد يحتفظ به للطلب
الذى نتكلم عنه من مآل «

وصمت رئيس الوزارة السابق طويلاً ثم قال كأنه يحدث

نفسه :

على أنى لأرى جيداً من فى مصر ياخذ على عاتقه مهمة
البدء فى تقديم الطلب « اه

هذا هو اعتراف رجل كبير كان هو اللسان الرسمى لقضية
مصر فى لندن فى اخراة . وكان رسول الصلة يزلورد ملنروبين
الوفد المصرى فى اولاه

الحديث ناطق بفائدة التصريح لمصر . لانها أصبحت وامورها
الداخلية بيدها وشخصيتها الدولية معترف بها . غير انه مما يلفت
النظر فيه كثيرا قول عدلى باشا للورد كرزى «ولكن هذا (أى
الاحاف فى طلب الضمانات) يتنافى مع مبدأ الاستقلال» وجواب

لورد كرزون عليه بقوله « عفوا : . فأنما مصر لم تستقل بعد » .
 أي أن انعدام الشخصية السياسية كان حجر العثرة دائما في
 سبيل المفاوض المصري . لان فقدان الاهلية الاستقلالية الدولية
 يلزمه اينما حل أو رحل . فهو اذا جلس للمفاوضة او قابل مقابلات
 سياسية فلا ينظر اليه الا من جهة واحدة هي انه يمثل أمة
 عديدة الصفة الاستقلالية الدولية

هذه الصفة الوضيعة صفة عدم المركز الاستقلالي آلت
 المصريين في مواطن كثيرة كان أظهرها وأشدّها إيلا ما تغليق
 مندوبي مؤتمر فرساوى الذي سموه مؤتمر السلام - الابواب
 فى وجه الوفد المصري دون ان يسمحوا له بسماع ظلامة المصريين
 ولماذا ؟ لأنهم لا يعرفون مصر المستقلة بل يعرفون مصر المحمية
 التي وافقوا في مؤتمرهم هذا علي خنقها بدل أن تدخل فى عداد
 الامم التي حررت على قاعدة واسن القائلة بحرية الشعوب
 واستفتائها فى مصيرها .

هنالك احسننا بأننا من ناحية الدول صفر اليدين وأن قولنا
 بان مسائلنا دواية أو يهم الدول من شأنها شيء الا بمقدار ما لها
 من المصالح - هو قول الطيف ما يوصف به ان صاحبه مخدوع فيه
 وهاهى الايام قد اكنت الرأى الثانى الذي يرى ان حل مسألة
 مصر فى يد الانجليز لا غير وليس أدل على ذلك من موافقة

الدول على الحماية لما ارادت انجلترا الموافقة ثم اعترافهن بالغاها
وبالاستقلال والسيادة لما اعترفت لنها

هنالك في جو السياسة اعتراض مشهور على هذا الاستقلال
هو ان مستر لويد جورج كتب الى المستعمرات المستقلة بما
يفيد ان الحال في مصر لم تتغير . ولا يسعنا هنا الا ان نثبت
الخطاب برمته كما اثبتنا غيره لنقول رأينا فيه
صورة التلغراف المرسل من وزير المستعمرات الى الحاكم
العام لكندا والى حكومات استراليا وزيلندا الجديدة واتحاد
افريقية الجنوبية

دوننج استريت في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢

من رئيس الوزارات (البريطانية) الى رئيس وزاراتكم :-
يسرني ان ابلاغكم ان حكومة جلالة الملك قد قررت الآن
بالاتفاق التام مع لورد اللنبي اصدار تصريح لمصر تنتهي به الحماية
مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالمصالح الخاصة
التي للامبراطورية البريطانية في مصر . وهذا التصريح مصوغ
وفق الآراء التي اعرّب عنها في المؤتمر الامبراطوري وهو ينفذ
المبادئ التي وضعت وقتئذ

وقد ابلاغتم من قبل شروط التسوية التي عرضتها حكومة

جلالة الملك في شهر نوفمبر مع الوثائق التي نشرت في شهر ديسمبر. وقد كانت من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العداية) وأن اضطرابات صغرى في عدة مدن قمت بسهولة وارتكبت بعض جرائم القتل السياسية وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية ولا أحداث اضراب عام بين مستخدمي الحكومة ولكنها لم تفز الا بنجاح ضئيل. وبعد عيد الميلاد مباشرة نفى زغلول باشا زعيم التهيج الوطنى تحت الاحكام العسكرية لآبائه أن يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون وهم الآن في طريقهم الى سيشل.

وفي خلال هذا مضى لورد اللبى في المفاوضات لتأليف وزارة وعرض في يناير اقتراحات لهذا الغرض على هذه الحكومة (الانجليزية) وخلاصة هذه الاقتراحات أن تنهى بريطانيا العظمى الحماية حالا وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة مع ترك التدابير الضرورية لحماية المصالح الخاصة التى الامبراطورية البريطانية فى مصر لمناقشات تدور فى المستقبل وقد اعدنا هذه الاقتراحات مما لاسبيل الى قبوله اذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافيه فى نظرنا كضمان لمصالحنا الخاصة الخليفة أن لا يعود لها متكاً عادل متى انتهت الحماية وأن تصبح رهنا بما قد يكون ائوزراء المصريون على استعداد فى المستقبل

للمفاوضة في عقده من الاتفاقات ولذلك اقترحنا طريقة أخرى
 نعلن بمقتضاها استعدادنا للإشارة على البرلمان بانتهاء الحماية متى
 عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة المصالح البريطانية
 ولكن لورد اللبي صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته
 للسياسة المصريين وأنه لا يستطيع أن يأمل الحصول علي تأليف
 وزارة مصرية علي هذه القاعدة . فطلبنا اليه أن يحضر لاستشارته
 وقد أدى ذلك الي نتائج مرضية جدا

ومن حيث أن كل المفاوضات الاخيرة لم تؤت ثمرة مافقد
 تقرر أن نمضي الي انتهاء الحماية علي قاعدة تصريح من جانب واحد
 ارسلناه اليكم بالتلغراف مع هذا .

وهذا التصريح - مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة -
 يقرر المركز الذي ندعيه في مصر حيال كل الدول الاخرى
 ويسرد الامور التي تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويًا للتأمين
 الامبراطورية وقد ابقيت الحالة الراهنة في كل هذه الامور
 ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة في عقد اتفاقات خاصة فيها
 مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شئت ذلك ومتى آذنت
 الظروف بالنجاح وفي خلال ذلك يكون المصريون احرارا في
 وضع انظمتهم القومية محتذاة علي مثال امانتهم

ونحن ننوي في ابلاغنا جوهر هذا التصريح الي الدول

الاجنبية أن نعلن أن انتهاء الحماية البريطانية في مصر لا يتضمن
تغيرا مافي الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الاخرى في
مصر وفي نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريان
لسلم الامبراطورية البريطانية وسلامتها ولذلك فانها (أي بريطانيا)
ستحافظ دائما بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التي اعترفت
بها الحكومات الاخرى من زمن طويل باعتبار ذلك مصلحة
بريطانية جوهرية . ونحن بلفتنا النظر الى هذه العلاقات الخاصة
كما هي محددة في التصريح الذي يعترف باستقلال مصر ننو
أن نصرح اننا لن نسمح بأن تنزع أو تناقص فيها اية دولة
أخرى واننا نعد كل محاولة يراد بها التدخل في شئون مصر من
جانب دولة أخرى عملا غير ودي واننا نعتبر أى اعتداء على
أراضي مصر عملا يرد بكل الوسائل التي لدينا

وسيسلم اللورد اللنبى التصريح الى السلطان في ٢٨ فبراير
وسيقدم الى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه . وهو مرسل
اليكم في تلغراف علي حدة
لويد جورج

يريك هذا الخطاب لأول وهلة أن مصر لا تزال كما كانت.
لا استقلال لها ولا سيادة . واقد كان هذا الخطاب حجة كبيرة
دائما بين يدي من ينكرون علي مصر مانالت من استقلال مبدئي
وسيادة . ولكن السياسى الحاذق كلويد جورج قد تضطره
الظروف الى اختيار اسلوب من القول خاص يقصد به سياسة
وقتيه لمجاراة نزعة خاصة. ثم هو يعلم بعد ذلك ان الايام والحوادث
ستذهب بحدة قوله وترجعه رغم السياسة الي المعقول فى شريعة
الامم والشعوب
واليك بمجل البيان :

فى منتصف شهر فبراير سنة ١٩٢١ خطب مستر لويد
جورج فى مجلس العموم قائلا :

« أما فيما يتعلق بمصر فان فى نيتنا أن نعرض عليكم تقرير
ملئز وستتاح للمجلس فرصة مناقشته وليست الحكومة مستعدة
أن تقول الى أى حد تستطيع أن تتبع هذا التقرير أو تقبل
توصياته الا بعد أن تفاوض الوزراء المصريين الذين لم يستشاروا فى
الموضوع رسميا وسيكون علينا أن نعرف آراءهم فى الموضوع
بالضبط ولو أنه كان ممكنا لوددت أن أستشير ايضا ممثلى الاملاك
المستقلة قبل أن نضع أى قرار فانها مسألة على أعظم جانب من
الاهمية الحيوية للامبراطورية وللسلم فى الشرق الاوسط

واملاقاتنا المستقبلية فيما يحتمل مع الهند »

بعد ذلك انعقد المؤتمر الامبراطوري بالفعل في أوائل يوليو وبعد أي انتهى من المناقشة في مسألة تجديد المعاهدة مع اليابان. تكلم في القضية المصرية . ففي يوم ٧ يوليو روت شركة روترمانصه « كانت مباحثات المؤتمر الامبراطوري امس بعد الظهر مقصورة كلها على مصر وتقرر أن الاقتراحات الخاصة بارتضاء الأمانى القومية المصرية وبالمحافظة في الوقت نفسه على مصالح الامبراطورية وهي الاقتراحات التي تبحثها الآن. الحكومة البريطانية سيتناقش فيها تفصيلا في تاريخ مقبل وزراء الممتلكات وممثلو الهند قبل وصول المندوبين المصريين »

فانت ترى من هذا أن حكومة انجلترا اعطت المؤتمر الامبراطوري فرصة التكلم في مسألة مصر بعد ان تطور اختصاصه الى اوسع مما كان عليه . فصار حقا عليها أن تخبر حكومات هذه الممتلكات بما تم في حل هذه المسألة . ومن غير المناسب سياسيا أن تقول لها ان مركز مصر قد تغير وهي امم تطمح ايضا الى الاستقلال . او ان استقلالها قانوني - تعترف به الدول جميعا . لأن مثل هذا القول لا يلقى جزافا ودفعة واحدة لمستعمرة قد تلح هي بعد ذلك في طلب استقلالها بكل الوسائل . وانجلترا ابعدا الامم عن أن تضرب نفسها بيدها

علي أن مصر لا يهمها شيء من هذا التصريح بعد أن ثبت أن أوامر السياسة ونواهيها لا تحترم إلا لأسباب. إذا زالت هذه الأسباب يوما انهدم كل أمر وكل نهى واضحي قصاصة ورق هاهو لويد جورج يقول في بيانه هذا : انه يعد التدخل الاجنبي - اعنى في شؤون مصر - من أية دولة عملا غير ودى : هو يعده عملا غير ودى ولكن ماذا ابقت الايام من صفات الود بين امم كانت بالامس متآخية ثم دارت بها المنافع الخاصة دورتها واذا بعضها لبعض عدو مبين. واذا كان نصيب المعاهدات النقض والتبديل وهى المكتوبة بروح الاتفاق فكم يكون نقض امر كهذا اذا مارأت احدى الدول يوما أن مصلحتها تقضى عليها بالتفاهم مع مصر وحدها سواء أ كان ذاك برغبة انجلترا أم لم يكن برغبتها. هذا جائز في كل وقت بعد أن تقف مصر على قدمين ثابتين من وزارة مسئولة ومن نظام نيابى يشمل انواع الحريات جميعا

امامنا أقرب مثال. حدود مصر الغربية فاوض فيها السنيور شانزر (وزير خارجية ايطاليا) وزارة خارجية انجلترا أملا في أن يسوى معها المسألة مع اهل جانب مصر في هذه المفاوضة كما كانت الحال قبل نصريح ٢٨ فبراير. ولما كانت انجلترا تفهم معنى ما اعطت لمصر احالت المسألة على الحكومة المصرية

تتفاوض هي ايطاليا

لا ندلل على أن السياسة في بعض مواقفها تجيز التخييط في القول بمقدار ما نرى دليلا على ذلك من قول المستر لويد جورج في هذا الخطاب بعينه «وقد اعتبرنا هذه الاقتراحات - اقتراحات ثروت باشا - مما لا سبيل الى قبوله اذا كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية في نظرنا كضمان لمصالحنا الخاصة» أي أن هذه الاقتراحات في أولها كانت شديدة الوقع على مسمع الحكومة الانجليزية ولذا اجفلت عند سماعها وقررت مبدئيا عدم قبولها . لأن لورد اللبي باغتها بها وهي واسعة النطاق عن كل وسيلة كانت الحكومة الانجليزية تنوى أن تحمل بها المسألة المصرية . قارن هذا المعنى بقوله في الخطاب عينه « ونحن ننفذ المبادئ التي وضعت وقت انعقاد المؤتمر الامبراطوري » - أي في مسألة مصر - تجد التناقض ظاهرا اذ كيف يفهم أن شروط ثروت باشا كانت شديدة الوقع على اذن السياسة الانجليزية اولا وهي التي شملها تصريح ٢٨ فبراير على حين أن تصريح ٢٨ فبراير سنة ٩٢٢ هو الذي رسمه المؤتمر الامبراطوري الذي انعقد في اوائل يوليو سنة ٩٢١ ؛ كيف نجتمع بين الارتباك الذي عري الحكومة الانجليزية عندما ارسلت اليها شروط ثروت باشا مفصلة وبين ان هذه الشروط نفسها هي التي قرر المؤتمر

الامبراطورى ان تحمل بها مسألة مصر ؟ لانجد لذلك جوابا غير
ماقررنا من أن السياسة مرنة جدا تقول اليوم ما تنقضه غدا . بل
قد تتعارض معانيها في القول الواحد . واقوال هذه حالها لا يفهم
عقل بشري ان يكون المقصود بها ان تكون شرعة لبلد كمصر
ناهض مجد يقظ . فمصر لا تنظر في اعمالها المستقلة وبخاصة في المستقبل
الى مثل هذه الاقوال بل سيذهب بها غيرها كما ذهب بأثر
الوثائق الرسمية التي آلت الأمة كل الايلام نص التصريح لمصر
أولا وعمل الوزارة المستقل ثانيا . والأفعال دائما كانت ماحقة
اثر الأقوال . ومن تتبع مسالك لويد جورج مع حكومتى انقرة
وموسكو أولا وآخرأ يعرف كيف تهزم عزائم الشعوب وفعالها
ادهى رجال العالم سياسة واكبرهم قوة واكثرهم سفينا
اما التحفظات الانجليزية فسيكون لمصر النياية فيها مجهود
يذكر بالاعجاب والثناء . وستكون المفاوضة بشأنها مفاوضة
مستقل مع مثله معترف باستقلاله دوليا .

الرسميات الاستقلالية

تأليف الوزارة الجديدة

أمر كريم رقم ١٣

صادر لحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

عزيزي عبد الخالق ثروت باشا

أن القرار الذي أبلغنا إياه حضرة صاحب المقام الجليل
المنسوب السامي لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانتهاء الحماية
البريطانية على مصر وبالا عتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة
يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز . وهو ثمرة الجهاد القومي
الذي تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد . ولا ريب في أن
استمساك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة
في هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل
أمانها .

ونظرا لما نعرفه لكم من الجهد المشكور في خدمة القضية
المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعده فيكم من الجدارة
الكاملة للقيام بمهام الأمور قد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه
مسند رئاسة مجلس وزرائنا من رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم وقد

أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ في تأليف وزارة جديدة
يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعه لجانبنا الصمدور
مرسومنا العالي به .

ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستوري
يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى
به الوزارة اعداد مشروع ذلك النظام .

وانا نسأل الله العلي القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما
يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان

فواد

صدر بسراي عابدين في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس

سنة ١٩٢٢)

جواب حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

يا صاحب العظمة

أتقدم الى سدة عظمتكم بفائق الشكر علي ما تفضلت
تقاولتني من الثقة السامية اذ عهدت اليّ بتأليف الوزارة الجديدة
ووجهت لي رتبة الرياسة الجليلة .

واني لأتشرف بأن أعرض علي عظمتكم أسماء الوزراء
الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتي في العمل وهم :

اسماعيل صدقي باشا لوزارة المالية ،

جعفر ولي باشا لوزارة الاوقاف ،

مصطفى ماهر باشا لوزارة المعارف العمومية ،

محمد شكرى باشا لوزارة الزراعة ،

مصطفى فتحى باشا لوزارة الحقانية ،

ابراهيم فتحى باشا لوزارة الحربية والبحرية ،

حسين واصف باشا لوزارة الاشغال العمومية ،

واصف سميكة بك لوزارة المواصلات .

فاذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدي عظمتكم

يصدر المرسوم العالى بالتصديق عليه

يا صاحب العظمة

لم يكن لزملائي وتي ، ونحن نشاطر الامة امانيتها في
الاستقلال ، الا أن تقرر الوفد الرسمي الذي تولى المفاوضات
لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل . فلم يكن يسعنا أن
نتولى اعباء الحكم مادامت المبادئ التي تسترشد بها الحكومة
البريطانية في سياستها نحو مصر هي تلك التي كانت تظهر من
مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضي ومن المذكرة التفسيرية التي
تلتها . فان تولى الحكم علي مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى
القبول لها

غير أن الكتاب الذي رفعه نخامة المندوب السامي البريطاني
الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية في البرلمان قد أحدثا
في الحالة تغييرا كبيرا فاصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة
اذ أنها تري أن الشعور القومي أصاب ترصية من هاتين الوثيقتين
لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أي اتفاق
فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة
بأي تعهد سابق .

أما وقد جزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر الا أن
تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها في حماية مصالحها من حاجة
للتشدد في طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن

لخير الضمانات في هذا الصدد وأجلها أثرا هو حسن نية مصر
ومصلحتها في حفظ العهد . علي أن الوزارة ترى أنه لكي تكون
جهود البلاد في سبيل تحقيق كامل أمانيتها بحيث تؤتي جميع ثمرها
يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن
الامة وان تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة

ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ في الحال
في اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث
وسيقدر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ويكون بذلك
للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسي المقبل .

وغنى عن البيان ان انفاذ هذا الدستور يقتضى الغاء الاحكام
العرفية وانه على أى حال يجب أن تجرى الانتخابات في أحوال
حادية وفي ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية .

وقد سامت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيراً الى عظمتكم .
وستتخذ الوزارة بلا امهال ما يدعو اليه الامر في ذلك من
التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الامة
في الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية
عملا بالاحكام العرفية .

هذا وان اعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل
لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر في الخارج .

ونظرا لأن النظام الإداري الحالي لا يتفق مع النظام
السياسي الجديد ومع الأنظمة الديمقراطية التي ستمنحها البلاد
فإن الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك في
الحكم الذي ستتحمل كل مسؤوليته أمام الهيئة النيابية المصرية
وسيكون رائدها في إدارة شئون الأمة توجيهها إلى المصلحة
القومية دون غيرها.

والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر في تسوية
المسائل التي بقي حلها وأقوي حجة تستعين بها في تأييد وجهة
نظرها هو أن تقبل الأمة على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة
مؤلفة القلوب وأن تأخذ بدواعي النظام وتلتزم جانب الحكمة.
والوزارة تحيي العصر الجديد الذي كان أعظمكم أجلا أثر
في طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعي الوطنية
العالية وهي واثقة أن ستأق من لندن عظمتكم كل تأييد في عمل
الغد وأنها تترجوا أن يجيء مكلا لمجهود البلاد.
وانني لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص
الأمين. ثروت

القاهرة في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (١ مارس سنة ١٩٢٢)

المرسوم السلطاني بتأليف للوزارة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر

سنة ١٨٧٩ ،

وبعد الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ٢ رجب سنة

١٣٤٠ (اول مارس سنة ١٩٢٢) ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت .

المادة الاولى

عين : عبد الخالق ثروت باشا وزيرا للداخلية والخارجية

واسماعيل صدقي باشا وزيرا للمالية

وابراهيم فتحي باشا وزيرا للحرية والبحرية

وجعفر والي باشا وزير للأوقاف

ومصطفى ماهر باشا وزيرا للمعارف العمومية

ومحمد شكري باشا وزيرا للزراعة

ومصطفى فتحي باشا وزيرا للحقانية

وحسين واصف باشا وزيرا للأشغال العمومية

وواصف سميكة بك وزيرا للمواصلات

المادة الثانية

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا
 صدر بسرأي عابدين في ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (اول مارس
 سنة ١٩٢٢)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

ثروت

إعلان استقلال مصر

إلى شعبنا الكريم

لقد منَّ الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وأنا
لتبتهل إلى المولى عز وجل بأخلص الشكر وأجمل الحمد على ذلك
ونعلن على ملاء العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة
والاستقلال وتتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر
فيكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية
وأسباب العزة القومية .

وها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا في هذه الساعة العظمى
أننا لن نألوا جهداً في السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم
لخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم
وأنا ندعو المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر
سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد .

صدر بمرأى عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس
سنة ١٩٢٢) رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢ فؤاد

أمر كريم رقم ١٩ لسنة ١٩٢٢

عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

في هذا اليوم السعيد الذى تم فيه الاعتراف باستقلال البلاد

نشعر بأعظم الاغتياب واكبر الارتياح لتوجيه الخطاب الى
أمتنا العزيزة .

وقد أصدرنا أمراً هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة
علاماً بهذا الخطاب المرسل صورته مع أمراً ولتعمموا نشره في
جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه اليه .

صد بسراى عابدين في ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ (١٥ مارس

فؤاد

سنة ١٩٢٢) .

ترجمة المنشور المرسل من وزارة الخارجية المصرية الى
الوكالات السياسية للدول الاجنبية بتبليغها تأليف الوزارة
وزارة الخارجية .

القاهرة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

تشرف وزارة الخارجية بابلاغ الوكالة السياسية لدولة ..
انه بمقتضى مرسوم صادر بتاريخ اول مارس الحاضر قد
تألفت وزارة جديدة برئاسة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق
ثروت باشا .

ووزارة الخارجية تنهز فرصة ارسال صورة هذا المرسوم
الى الوكالة السياسية للاعراب لها عن عظيم الاحترام

ترجمة المنشور المرسل من وزارة
الخارجية المصرية الى الوكالات السياسية
للدول الاجنبية بتبليغها النطق الملكي
المعلن لاستقلال مصر
وزارة الخارجية

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

حضرة

اتشرف بأن أرسل لكم طى هذا ترجمة النطق الملكي الذى
أصدره مولاي ولى الامر على أثر الغاء الحماية البريطانية على
مصر معلنا به أن مصر أصبحت دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال
ومتخذنا لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر

واننى ارجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق الى حكومتكم
وأنتهز هذه الفرصة لا كرر لجنابكم الاعراب عن عظيم احترامى

وزير الخارجية

ثروت

ترجمة المنشور المرسى من حضرة
صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا
الى الوكالات السياسية للدول الاجنبية
بتبليغها توليته مقاليد وزارة الخارجية
المصرية
وزارة الخارجية

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

الى حضرة صاحب السعادة السيو . .

الوزير المفوض لدولة . .

ياجناب الوزير

اتشرف بابلاغكم اننى قد توليت فى الوزارة الجديدة
مقاليد وزارة الخارجية .

وانى لأهني عنفى بما سيكون لى بكم من الصلات كما أرجو
أن ألقى من جميل مؤازرتكم مايسهل على القيام بالمهمة التى شرفتنى
بها ثقة مولاى العظيم ويعيننى على استبقاء صلات الود القائمة
بين حكومتينا والعمل على انمائها .

وتفضلوا ياجناب الوزير المفوض بقبول عظيم احترامى

وزير الخارجية

ثروت

ترجمة الخطاب المرسى من نخامة
 المندوب السامى البريطانى الى حضرة
 صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
 وزير الخارجية
 دار المندوب السامى

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا
 رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
 أتشرف بأن أرسل الى دولتكم مع هذا صورة منشور وجهته
 الى وكلاء الدول الأجنبية في هذا القطر لا بلغهم بأنه نظرا لالغاء
 الحماية البريطانية على مصر تصبح العلاقات بين الحكومة المصرية
 وبين هؤلاء الوكلاء مع وزير الخارجية المصرية رأسا .
 وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم احترامى

المندوب السامى

النبى (فيلد مارشال)

دار المندوب السامي

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

الى حضرة صاحب السعادة المسمو

الوزير المفوض لدولة

ياجناب الوزير

ابلاغ السير ملن شتهام وكلاء الدول الاجنبية في مصر بمنشور
بعث به اليهم بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ أنه نظرا للمسئوليات
الجديدة التي أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها في هذه البلاد
فان العلاقات بين الحكومة المصرية وبين وكلاء الدول الأجنبية
تجرى بطريق ممثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

على انه نظراً لأن الحماية البريطانية على مصر قد انتهت
على اثر التصريح الذي أعلنته حكومة جلالة الملك وأقره البرلمان
البريطاني فاني اتشرف بابلاغكم بأن علاقات الحكومة المصرية
مع وكلاء الدول سيتولاهما منذ الآن وزير الخارجية المصرية .

وتفضلوا يا جناب الوزير بقبول عظيم احترامي

المندوب السامي

العيد الوطني الرسمي لمصر

رياسة مجلس الوزراء

قرر مجلس الوزراء ما يأتي :

يعتبر يوم صدور النطق الملكي بإعلان استقلال البلاد وهو
يوم ١٥ مارس عيداً وطنياً سنوياً تستريح فيه وزارات الحكومة
والمصالح الأميرية في جميع أنحاء القطر

القاهرة في ١٧ رجب سنة ١٤٣٠ (١٦ مارس سنة ١٩٢٢)

رياسة مجلس الوزراء

قرر مجلس الوزراء ما يأتي

إحتفالاً بإعلان استقلال البلاد تستريح وزارات الحكومة
والمصالح الأميرية في جميع أنحاء القطر يوم الاثنين الموافق ٢١
رجب سنة ١٤٣٠ (٢٠ مارس سنة ١٩٢٢) م

القاهرة في ١٧ رجب سنة ١٣٤٠ (١٦ مارس سنة ١٩٢٢)

لجنة الدستور المصري رياسته مجلس الوزراء

صادق مجلس الوزراء في ٥ شعبان ١٣٤٠ (٣ ابريل سنة ١٩٢٢)
على المذكرة الآتية :

أشار الامر الكريم الصادر اليّ بتأليف هذه الوزارة
الى رغبة حضرة صاحب الجلالة الملك في تحقيق التعاون بين
الأمة والحكومة بواسطة نظام دستوى وعهد الى الوزارة
باعداد مشروع ذلك النظام . وقد كان جواب الوزارة على هذا
الامر الكريم أنها ستأخذ في الحال في اعداد مشروع دستور
طبقا لمبادئ القانون العام الحديث وان هذا الدستور سيقدر
مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق
الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وبما أن الوزارة ترى أن تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة
بآراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية ،
لذلك ، أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء
راجيا الموافقة على تأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون
انتخاب ويكون أعضاؤها حضرات أصحاب الدولة والمعالى
والسعادة والعزة الآتية أسماؤهم :

حسين رشدی باشا رئیس

أحمد حشمت باشا

يوسف ساياباشا

أحمد طلعت باشا

محمد توفيق رفعت باشا

عبد الفتاح يحيى باشا

سماحة السيد عبد الحميد البكرى

فضيلة الشيخ محمد بن حيت

نيافة الانبايونس

قلينى فهمى باشا

اسماعيل أبظه باشا

محمود أبو حسين باشا

منصور يوسف باشا

يوسف أصلان قطاوى باشا

ابراهيم أبورحاب باشا

على المنزلاوى بيك

عبد اللطيف المكباتى بيك

محمد على بيك

زكريا نامق بيك

ابراهيم الهلباوى بك

عبدالعزير فهمي بك

محمود أبو النصر بك

الشيخ محمد خيرت راضى بك

حسن عبدالرازق باشا

عبدالقادر الجمال باشا

صالح الماوم باشا

الياس عوض بك

على ماهر بك

توفيق دوس بك

عبد الحميد مصطفى بك

حافظ حسن باشا

عبد الحميد بدوى بك

القاهرة فى ٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (٣ ابريل سنة ١٩٢٢)

رئيس مجلس الوزراء

ثروت

اعتراف الدول باستقلال مصر

نص بعض الرسائل البرقية التي ارسلت من الملوك ورؤساء
الجمهوريات الى جلالة ملك مصر . نشرها دون الرد عليها كنموذج

للاعتراف باستقلال مصر الدولي

الى جلالة الملك فؤاد

اهدي جلالتيكم بهذه المناسبة السعيدة صادقي التهناني وأرجو
من صميم القلب أن تسعد بلادكم بثمار الاستقلال ازمانا طويلة
في ظل حكم جلالتيكم

جورج

ملك وامبراطور

من جناب رئيس جمهورية فرنسا الى صاحب الجلالة

ملك مصر

جلالة فؤاد الاول ملك مصر

ارجو جلالتيكم أن تتفضل بأن تقبل، مع تهاني الشخصية،
جميع التمنيات التي اتناها لسعادتها ولرفاهية مصر التي يربطها
مع فرنسا كثير من روابط المصالح المشتركة ومن الذكريات

ا. ملران

القديمة

من ملك ايطاليا الى صاحب الجلالة ملك مصر

روما في ١٦ مارس سنة ١٩٢٢

جلالة ملك مصر

في هذا اليوم الذي يبدأ فيه عهد جديد للامة المصرية تحت
رعاية جلالتيكم

أود أن ابعث عظيم سلامي الودي وأن أكون ترجمان
حال التمنيات التي تتمناها ايطاليا لرفاهية مصر حيث أن تعاون
امتنا الحبي الفائض بالثمار ، التعاون الذي سيزداد دائماً في نموه
علي أساسات متينة من المصالح المشتركة ، سيجدد تقاليد البحث
الايض المتوسط القديمة

فيكتور عمانوئيل

من جلالة ملك الباجيك الى جلالة ملك مصر

بروكسل في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

اهني جلالتيكم بالعرش الملكي وأرجوا من صميم فؤادي
أن تكون أيامكم مقرونة بالسعادة وان تتمتع مملكتكم بالرفاهية
الامضاء

من جلالة ملك اليونان الى صاحب الجلالة ملك مصر
 أثينا في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢
 حضرة صاحب الجلالة ملك مصر فؤاد الاول
 القاهرة

انه لمناسبة اعلان استقلال مصر في عهد جلالتم أبادر
 بتقديم فائق التهاني مع صادق التمنيات لسعادة جلالتم ولرفاهية
 الشعب المصري . هذا واني أود بكل عواطف قلبي تحقيق عملكم
 المجيد .

ولي وطيد الأمل أنه برعاية جلالتم ستحكم أواصر
 الصداقة والثقة الموجودة لحسن الحظ بين شعبينا . ومع شدة
 رغبتى في تحقيق ذلك أرجو جلالتم أن تتقبلوا صادق تبريكاتي
 مع عظيم احتراماتي وجزيل صداقتي القلبية قسطنطين
 ملك

من جناب رئيس حكومة الولايات المتحدة الى صاحب
 الجلالة الملك

واشنطن في ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٢

حضرة صاحب الجلالة احمد فؤاد ملك مصر القاهرة
 يسرني أيها الصديق العظيم أن أقدم لجلالتم بالأصالة

عن نفسى وبالنيابة عن الشعب الا ميركي أخلص تهانئى القلبية
لمناسبة اعتراف حكومة الولايات المتحدة رسميا باستقلال مصر
معبرا بذلك عما أشعر به مع مواطنى من الغبطة بالترحيب بدخول
مصر في مجمع الامم الحرة . وانى أرجو أن يكون العصر الجديد
الذي تستقبله جلالتمكم والشعب المصرى عصر سعادة ورفاهية
وارن ج . هارنج

الخطب السياسية لرئيس الحكومة المصرية

بعد اعلان استقلال مصر

اثبتنا فيما اسلفنا من القول أن قطب رحي هذا الدور وبطله هو ثروت باشا فخير بنا أن نثبت هنا ما ألقاه من الخطب الرسمية السياسية بعد اعلان استقلال مصر. ولهذه الخطب اهمية عظمى في معرفة اتجاه سير الحكومة الجديدة بالبلاد المستقلة . وقياس درجة تكييفها للمسائل المختلفة والحكم عليها . ومعرفة مقدار قسطها من الشجاعة الاديية امام اتجلترا الخصم القوى من جهة وأمام الامة المتعطشة الى الاستقلال التام من جهة اخرى

خطبة ثروت باشا في حفلة كونتنتال

حضرات السادة الاجلاء

اني لمغتبط كل الاغتباط بموقفي بينكم في هذا اليوم السعيد
اليمون الذي هو أول عيد لميلاد مولانا المعظم بعد اعلان
استقلال البلاد

أرى أيها السادة من واجبي قبل كل شيء أن انحنى بكل
احترام واجلال تحية لصاحب عرش مصر على ما أبداه من التفاني
في شد أزرا أمته والاخذ بناصرها في هذا الدور العظيم من أدوار
تاريخها الطويل المجيد . لقد كان من بواعث سعادتي ان رأيت
بنفسي عن كتب ما قام به ملكنا النبيل من الجهاد في القضية
المصرية فأثبت بهذا ان الدم لا يكذب . وكتب لنفسه في تاريخ
المجد صحيفة خالدة جديرة بابن اسماعيل وحفيد ابراهيم ومحمد
على . فلنحى سيد مصر المستقلة ولنهتف جميعاً من قلب مغمم
بالاخلاص والولاء : ليحي جلالة الملك فؤاد الاول .

ثم نحى بعد ذلك هذه الامة الكريمة التي عرفت قدر نفسها
واستمسكت بحقها وأبت أن تنزل عما يوجبها عليها تاريخها الحافل
بالعظام ويحتمه عليها ماضيها العظيم . وأظهرت من الحكمة

وسداد الرأي ما اكسبها احترام الامم وجعلها جديرة بما تطمح
اليه من المستقبل الزاهر . فانه اذا كان لأحد فضل في ما وصلنا
اليه وفي ما سنصل اليه بعون الله وتأيد مليك البلاد فائما الفضل
في الواقع الامة بأجمعها ولما أبداه كل فرد منها كبيرا أو صغيراً
من صدق الوطنية وروح التضحية

أيها السادة انتم من صفوة ابناء الامة ومن خيرة أهل
الفضل والخير فيها ولكم اكبر مصلحة في نجاحها ويسرها .
فأنا انتهز هذا الظرف السعيد لكي اكشفكم بما يجول في نفسي
وأخاطبكم اليوم لكي استمد العون والتعاضيد منكم على ما انا
ماض فيه مع زملائي فائما نحن لكم نعمل وبكم نعتز وليس لنا
من الحول الا بمقدار ما نرى منكم من الاخذ بناصرنا وما تولونا
من ثقة

لنرجع اذا ايها السادة قليلا الى الوزراء لتتعرف احواله على
حقيقتها وتبين منها اهمية الخطوة التي خطوناها اخيراً
بسطت بريطانيا العظمى حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر
سنة ١٩١٤ على اثر دخول تركيا الحرب العامة وانضمامها الى دولتي
الوسط واعلنت في تبليغها للمغفور له السلطان حسين كامل ان
جميع الحقوق التي كانت لتركيا قد سقطت عنها وآلت الى الحكومة
البريطانية ولكنها أعلنت في الوقت نفسه انها تعتبر هذه الحقوق

وديعة تحت يدها لسكان القطر المصري

كانت نيران الحرب مشتعلة والنفوس ثائرة وقد أوشكت
أركان الحضارة أن تنهار وأصبح مصير الشعوب معلقا في ميزان
القدر فلم يكن في وسع مصر إلا أن تصبر حتى تنجلي هذه
الكارثة ويتبين وجه الحق وأقبلت على بريطانيا تنجدها نجدة
الكريم للكريم ولم تدخر جهدا في سبيل مددها بالمعونة حتى
يسم ثغر النصر • فلما امضيت الهدنة بادرت مصر تقاضي
انجلترا ما وعدت به في اعلانها من « ان حقوق تركيا وديعة تحت
يدها لسكان مصر » وأطالبها بزد الوديعة لأصحابها

ولا أرى داعيا الى الاسهاب في بيان ما وقع في هذه
السنوات من الجهاد الطويل وما حدث فيه من التطور في
الافكار فكلكم اشرك فيه وكلكم كان من المجاهدين • والكنى
اذكركم انى كنت في ذلك العهد عضوا في الوزارة متشرفا فيها
برئاسة ذلك الوطنى الجليل حضرة صاحب الدولة حسين رشدى
باشا وزمالة الصديق الوفى الامين دولة عدلى باشا فأبت الوزارة
أن تسكت على حق مصر أو أن تقبل في هذا الحق هوادة
أو تسويفا فلما حالت الحكومة البريطانية بيننا وبين ابداء
ما نريد كانت الاستقالة المعروفة ولا ينكر أحد ما كان لهذه
الاستقالة من الأثر في تاريخ الحركة المصرية

كان المذهب الذي تذهب اليه الحكومة البريطانية في بادىء الامر أن مصر قد دخلت في دائرة الحماية فلن تخرج منها . وقد أوفدت اللورد ملتر الى مصر لكي ينظر في خير الانظمة لهذه البلاد في دائرة الحماية . فلما ثبت لها أنه ما من مصري يرضى بتلك الحماية التي فرضت على مصر فرضا لضرورات خاصة تحوات عن موقفها الاول وانتهى بها الامر الى الاعتراف بأن الحماية لم تعد علاقة مرضية وطلبت الى مصر المفاوضة في ابدال هذه العلاقة بغيرها .

يتبين لكم من هذا أن السياسة البريطانية تجاه مصر كانت قائمة على ان الغاء الحماية لا يمكن أن يتم الا في مقابل علاقة جديدة تحمل محلها وعلى ان بريطانيا العظمى في هذا القطر مصالح جوهرية لا بد لها من تأمينها وضمانها فلن تعترف باستقلالنا الا متى أعطيناها هذه الضمانات .

وانا ايها السادة نعتقد ان خير ضمان لمصالح انجلترا ومصالح جميع الاجانب علي السواء هي حرص مصر نفسها علي حسن سمعتها كدولة متمدنة راقية ومصالحها في حفظ عهودها .

فلقد اخذنا بأسباب الرقي من عهد بعيد وادخلنا الى بلادنا الانظمة الحديثة ونشرنا فيها راية العرفان واوفدنا البعثات العلمية الى بلاد الغرب وبالاجمال نهضنا من عهد محمد علي نهضة عظمى

حتى صبح ان يقال ان مصر قطعة من اوربا ومع هذا فان الامة المصرية لا جل اثبات حسن قصدها وشديد رغبتها في الاتفاق مع بريطانيا العظمى وتبديد مخاوفها سلمت مبدئياً بفكرة الضمانات وانما بشرط اساسى لا محيص عنه وهو ان لا تتعارض هذه الضمانات مع الاستقلال . وعلى أمل أن لا تلبث الحال قليلا حتى ترى انجلترا ذاتها أن لا حاجة بها الى هذه الضمانات.

تشكات الوزارة العدلية لتولى المفاوضة في القضية المصرية بعد ان أعلنت الحكومة الانجليزية رأيها ولا يمكننى ان أترك ذكر هذا الحادث يمر دون ان اقوم بواجب اشعر به نحو ذلك الذى كان مثالا في الوطنية ونكران الذات واعنى به دواة رشدى باشا . لقد تولى دولته رئاسة الوزارة قبل ذلك مرات عدة وبلغ اسمي مقام يمكن ان يطمح اليه انسان ومع ذاك فانه قبل ان يدخل عضواً في الوزارة الجديدة لأن البلاد كانت في تلك الساعة في حاجة الى مواهبه وعلمه فما تردد في اجابة نداء الواجب . ولم يقعه عن ذلك اعتبار من الاعتبارات .

سافر الوفد الى انجلترا وعلى رأسه ذلك الرجل الكبير القلب الكبير النفس عدلى يكن باشا المفاوضة في عقد اتفاق . وقد أخذ على نفسه أن يعمل على تحقيق الاستقلال وعاهد أمته . مل عاهد قبل ذلك ضميره وربيه . على أن لا يقبل اتفاقا يخل بهذا

الاستقلال بأي وجه من الوجوه .

طالت المفاوضات شهوراً بين الرجاء والياس الى أن تكشفت عن المشروع الذي قدمته بريطانيا العظمى الى الوفد في ١٠ نوفمبر من العام الماضي وهو المشروع الذي عرفه بين الناس باسم « مشروع كيرزن » .

نظر عدلى باشا الى المشروع فرأى أن بريطانيا العظمى غالت في ما طلبته من الضمانات وان هذه الضمانات لا تتفق وما عاهد عليه امته من استقلال لا تحوطه ريبة فما تردد لحظة في رفضه برد اقترنت فيه الحكمة بالشمم والبراعة السياسية بعزة النفس .

كان في وسعه أن يعرض المشروع على أمته وأن يلقي على عاتقها مسؤولية قبوله أو رفضه ولكن عدلى باشا عرض المشروع على ضميره أولاً فكان نصيبه الرفض

أيها السادة . سينشر يوماً من الايام ما طوي من الصحائف وما خفي من أسرار المفاوضات . حينئذ يعلم بنو مصر جميعاً أنه مامن رجل دافع عن بلده كما دافع عدلى باشا عن مصر أثناء المفاوضات الرسمية وان الموقف الشريف الذي وقفه ذلك الوزير الكبير الوطنى الصميم كان في ذاته أعظم تأكيد لشخصية مصر التى صممت على نيل استقلالها والتى تأبى أن توقع على صك يضعف هذه الشخصية .

انما الوطنية الصحيحة ، الوطنية الصادقة ، تعمل ولا تتكلم
 وكل همها موجه الى جذب النفع للوطن ! فلزم عدلي باشا الصمت
 كانت خصومه يرمونه بأشتع ما يرمى به انسان من نقص في
 الوطنية وضعف في العقيدة القومية فكان جوابه الوحيد علي هذه
 التهم العمل على اثبات حق مصر وأما ما عدا ذلك فلم يكن له عنده
 من شأن ! فكان وطنياً عظيماً في صمته كما كان وطنياً عظيماً في
 حسن دفاعه

ولقد أعلننا تضامناً مع الوفد في رفضه للمشروع وردده عليه .
 نعم أيها السادة كنا وما زلنا وان نزال نقر الوفد على ما فعل في
 هذا الرفض لاننا نأبي كل الالباء أن نقر أي اتفاق أو تعاقد ينقض
 استقلال بلادنا

ولكن بريطانيا العظمى أمسكت المشروع في يدها ولوحت
 بالاستقلال أمام عيوننا وقالت هاأنذا علي استعداد للاعتراف
 لكم بالاستقلال والغاء الحماية المفروضة عليكم ولكن بشرط أن
 أتقاضى منكم ثمنه . قلنا ما هو الثمن ؟ قالت أن تعطوني ما أطلبه
 من الضمانات المبنية في المشروع فان فعلتم كان لكم ما تريدون
 وان أبيتم فالحماية باقية في أعناقكم !

قال الوفد الرسمي كلا . وقلنا نحن كلا . قالت البلاد كلها
 بصوت واحد كلا . لاننا نريد استقلالاً صحيحاً ولان ما تعترف

به انجلترا في المشروع تهدمه هاتيك الضمانات
 أما اليوم فقد تغيرت الحال فان بريطانيا العظمى قد ألغت
 الحماية على مصر . ألغتها ولم تتقاض ذلك الثمن الذي كانت جعلت
 تقاضيه منا شرطاً لالغائها ونادى جلالة مليكنا المعظم بأن بلادنا
 دولة مستقلة تامة السيادة وأبلغنا هذا النطق الملكي من وزارة
 خارجتنا الى وكلاء الدول الاجنبية في مصر كما أبلغهم اياه جناب
 المارشال اللنبى فجاءنا رد هو لاء الوكلاء بوصول البلاغ الي دولهم
 وبادرت الوزارات الاجنبية بتقديم تهاتئها الى حكومتنا على
 هذا العهد الجديد وأرسل الملوك ورؤساء الجمهوريات الى جلالة
 الملك فؤاد الاول تهاتئهم بالاستقلال

أيها السادة . لقد كنا لغاية سنة ١٩١٤ مستقلين استقلالا
 داخليا تحت سيادة الدولة العثمانية فلما نشبت الحرب العامة
 وسقطت سيادة تركيا عنا أصبحنا مستقلين حكما . ولكن تمسك
 بريطانيا العظمى بانتقال حقوق تركيا اليها بحكم اعلان الحماية حال
 بيننا وبين استئلالنا أما اليوم فقد سقطت الحماية أيضا دوليا
 بصورة نهائية فأصبحت مصر دولة مستقلة في نظر الدول جمعاء
 ومهما كان رأي الناس في أمر الحماية واختلاف نظرهم اليها
 من جهة صحتها أو بطلانها فما لا نزاع فيه أن بعض الدول وافقت
 عليها وانه من الوجهة الدولية أصبحت هذه الحماية صحيحة على

الاقل في نظر هذه الدول أما اليوم فقد انتهت الامور وسواء
أكانت الحماية صحيحة أم باطلة فقد عفت آثارها .

يقولون ولكن بريطانيا قد احتفظت بأمور معينة كانت
مبينة في المشروع الذي رفضته البلاد وجوابي : ان هذه الامور
احتفظت بها بريطانيا العظمى من تلقاء نفسها وبمحض ارادتها
ومن غير أن توقع لها صكاً باقرارها ، ولكن مشروع المعاهدة كان
يجعل قبول هذه الضمانات شرطاً أساسياً لالغاء الحماية ، وهناك
على ماأظن فرق كبير بين أن تكون الضمانات صادرة عن ارادة
انجلترا وبين أن تكون انجلترا حاصلة عليها بصفة شرعية برضى مصر
وفضلاً عن هذا فان انجلترا قد احتفظت بهذه الضمانات
بصفة عامة دون تعرض للتفاصيل وقد سبق أن بينا أن مبدأ
الضمانات في ذاتها سامت به غالبية الامة وانما كان الاختلاف يقع
عند التفصيل - والتصریح الاخير اكتفى بالاجمال واجتنب
التفصيل ، ثم ان الحكومة البريطانية في تبليغها الى جلالة الملك
لم يسعها الا الاعتراف بأن الامور المحتفظ بها تكون محلاً
لمفاوضة مقبلة « حرة غير مقيدة » فبقي حق مصر كاملاً حتى
لو رجعنا الى هذا التبليغ

وفوق هذا كله فاننا أئینا ان ترتبط اي ارتباط بأي أمر
من هذه الامور وقلنا ان الكلمة الاخيرة في ذلك تكون للبلاد

ممثلة في برلمانها

وبالاجمال فان مصر خرجت من هذه المعركة السياسية فائزة بالمزايا التي كانت تسعى الي تحقيقها دون ان ترتبط بأى ارتباط أو تلتزم بعهد يقيد حريتها في العمل فيما بقي وان استقلاها أصبح معترفا به من الدول

ترك هذا الموضوع وانتقل الى نظام الحكم في بلادنا لقد جعلنا اساس برنامجنا فيما يتعلق بالحكم أن يكون لبلادنا هيئة نيابية وأن تكون الوزارة مسئولة أمامها عن كل أعمالها فلا تستطيع البقاء في منصة الحكم الا اذا أولاها البرلمان ثقته فحققنا بذلك دفعة واحدة ما يح صوت البلاد في المطالبة سنوات عديدة فلم تظفر بطائل. وذلك ما لم تحصل عليه كثير من بلاد الا بعد أن بذلت في سبيله جهداً كبيراً .

ويترتب على هذا النظام بطبيعة الحال أن يكون للوزارة تمام الحرية في تولى ادارة البلاد وسياستها دون أن يشاركها في ذلك أحد لان تحمل المسئولية يفترض في ذاته حتما هذه الحرية اذ مما لا يمكن تصوره أن يكون للبرلمان الكلمة العليا في شؤون البلاد والاشراف عليها ، وتكون الوزارة مسئولة أمامه عن هذه الشؤون فلا تبقى في مساندها الا بسيرها على ارادته وتوجيهه انفاذ مقاصده ، ثم تكون في الوقت ذاته خاضعة لاية ساطقة

أخرى فيما يتعلق بالشؤون عينها على أننا أيها السادة لم ننتظر
 انفاذ النظام البرلماني حتى نأخذ المسؤولية على عاتقنا بل نحن قد
 أخذناها على عاتقنا من أول لحظة واصبحت ادارة شؤون
 البلاد في يدنا بتمام الحرية فلم يبق للمستشارين هذا الاثر الذي
 كنتم كنتم تعرفونه وتحسون به وأصبحت كلمتهم لا تخرج عن
 حد المشورة ولا أريد أن اتعجل الحوادث فاخبركم بما سيكون
 في القريب العاجل .

والخلاصة في هذا الباب ان مصر الآن من الوجهة الداخلية
 أصبحت أمورها بيد ابنائها وانها ستصبح في القريب العاجل
 ذات نظام دستوري على أحدث النظم العصرية

ولم يبق عليها الا أن تقنع انجلترا أن ليس بها من حاجة الى
 التمسك بالضمانات التي تريد الاحتفاظ بها فتخطو بريطانيا العظمى
 خطوة اخرى بالاكتفاء بما لا يتنافى منها مع استقلالنا الشرعي
 أيها السادة ليس لدينا وسيلة لتأييد ما نذهب اليه اكبر من
 تعلقنا باهداب السكينة والتزامنا الهدوء وأخذنا بأسباب النظام
 فان حجتهم الكبرى فيما يبدو من رغبة في الضمانات هي شدة
 حذرهم على مصالحهم وخوفهم عليها وعدم اطمئنانهم الى تركها
 لعهدتنا فاذا قضينا على عوامل الفتنة والاضطراب وجعلنا التزام
 السكينة رائدنا فاننا نعلم هذا السلاح بأيديهم وندفع حجتهم علينا

ولا مشاحة في أن كل من يعمل على تكدير السلام أو إثارة الاضطراب مجرم في حق وطنه عامل على هدم كيانه . على أن خصومنا السياسيين لا يرون أننا فعلنا شيئاً أو أن الوثائق الجديدة تحوى أمراً جديداً . ان الغاء الحاية ، و اعلان استقلال مصر وتبليغه للدول واعتراف هذه الدول به وادخال النظام النيابي الكامل وتقرير مبدأ مسئولية الوزارة امام البرلمان ، كل هذا لا يعد شيئاً مذكوراً في نظر بعض الناس متي جاء على يد خصومهم

لا غرابة في ذلك فان الاعتبارات الشخصية عند البعض مقاماً فوق كل مقام

تقولوا علينا الاقاويل وأذاعوا عنا ما أذاعوا في طول البلاد وعرضها وزعموا أن الوزارة ستعرض لحرية الانتخابات وان البرلمان سيكون الهوبة في يدها . من أين اتاهم علم الغيب ومن أين جاءهم انها ستعمل ذلك واية مصلحة لها في أن لا تتعرف من الامة الا رايها فاسداً لا يتفق ورأيها الصحيح ؟

لقد نسوا انهم بهذا يرمون امتهم باقبح التهم وينسبون اليها انها تنقاد كالانعام وتستسلم استسلاماً أعمى للحكام حتى فيما يعود على الوطن بالتلف والمذلة !

لقد نسوا أو تناسوا أيها السادة اننا اشخاص زائلون واننا لن نبقى متربعين في دست الاحكام الا برهة من الزمن ثم

نحلي السبيل لغيرنا . أما النظام الدستوري فهو نظام ثابت دائم . وهو اتم ما وصل اليه الناس الى اليوم لتمثيل الأمة أحسن تمثيل . وللاشراف على الحكم باسمها . سنذهب نحن اما النظام فسيبقى وعجيب ان رجالا يتولون الحكم زمنا قصيراً يعملون على تحقيق مثل هذا النظام الصالح لكي يجعلوه اداة في يدهم وسلاحا يشهرونه . في وجه خصومهم !

أيها السادة لن تكون الانتخابات سرّاً مكتوماً فستشتركون جميعكم فيها بل سيشترك فيها كل مصري له حق الانتخاب . وستذاع أخبارها وتتناقلها الافواه وسترون بأنفسكم أن الحكومة بريئة مما يتهمون بها وان هذه التهم وليدة الظن الا ثيم ! اننى أعتقد أن تحقيق النظام البرلماني صحيفة فخار — ولو أن الفخر كله من الأمة واليها — فلن يبلغ بنا سوء الرأى الى تسويد هذه الصحيفة البيضاء بمثل ما ينسبونه الينا من التداخل المريب . فلا تصغوا أيها السادة الى ما يقولون ويعيدون واحكموا بما سترون لا بما تسمعون . وانى أجاهر لكم — وهل أنتم فى حاجة الى مثل هذه المجاهرة ؟ — بأن الانتخابات ستكون حرة . بعيدة عن عوامل التأثير وأفساد الضمائر .

كذلك أخذ خصومنا علينا عدم الغاء الاحكام العرفية حالاً . نعم ان الغاء الاحكام العرفية لم يصبح أمراً مرهوناً بإرادة

السلطة العسكرية وهو اليوم بيد الحكومة المصرية من حيث
المبدأ ولكن الشروط التي لا يشك أحد في وجوبها لالغاء تلك
الاحكام لا تتحقق بين غمضة عين وانتباهتها . يعلمون ذلك
ولكنهم يغالطون ويشوهون الواقع في أمر قانون التضمينات
للتذرع بذلك الى اتهام الوزارة في اخلاصها وصدق نواياها

تعلمون حضراتكم انه في سنوات الحرب وبعدها صدرت
تشريعات مهمة استمدت فيها سلطة القائد العام لجعلها سارية
على الجانب حينما كان الالتجاء الى الطرق العادية في اصدار
القوانين غير ميسور أو مقرونا بالصعوبات أو محتمل البطء في
أمر تقضى بالاستعجال كضريبة الخفر وقانون أجور المباني
وايقاف سريان المدد والمواعيد القانونية وكالنظمات المتعلقة
بأشخاص الاعداء وأموالهم وتنفيذ معاهدات الصلح

كذلك منعت المحاكم الاهلية والمختلطة لاسباب مختلفة من
نظر مسائل داخلية في اختصاصها او يجوز اعتبارها كذلك
للتولاها محاكم عسكرية أو لجان أو غير ذلك من الهيئات
وصدرت في هذه المسائل احكام وقرارات وبنى على أساسها
حقوق وتعهدات . ثم صدرت أيضاً أوامر ادارية وتدابير تتعلق
بالامن أو النظام العام

تعلمون حضراتكم ان كل ذاك حصل وان السلطة العسكرية

اشتركت في أعمال التشريع والقضاء والادارة العادية للبلاد بسبب
الامتيازات الاجنبية وبسبب الحرب هذا فضلا عن المركز الخاص
الذي تهيأ لها بسبب معاهدات الصلح فأصبحت أشبه بنظام
عادي بالرغم من ان الاحكام العرفية بطبيعتها أداة استثنائية
تعلمون ذلك حضراتكم ولا تجهلون ان كل ما بني على هذا
النظام يجب أن ينهار اذا زال أساسه وانه اذا الغيت الاحكام
العرفية سقطت كل التشريعات التي اتخذت بمقتضاها وأصبح
من الممكن ان تنقض كل الحقوق المدنية التي بنيت على أحكام
السلطة واوامرها بل ان ذلك يفتح على السلطة ابواب مسؤولية
واسعة

ايس قنا من لا يرغب في إلغاء الاحكام العرفية وبلا تأخير
ولكن كل انسان يشعر باننا لا يمكننا الغاؤها دون اقرار التصرفات
الماضية ولا عبرة بما يراه غير المسؤولين الذين يرون انه يكفي
أن نطلب فنجاب

عرف الناس ذلك وسمعوا انه يجب اصدار قانون لاقرار
التصرفات الماضية فقال بعضهم انما اريد به تقرير الحماية وتنظيم
أحكامها وهم يعلمون أن ذلك القانون لا يخرج أمره عن أن يكون
تصفية للماضي ولا علاقة له مطلقا بالنظام المستقبل (وذكر ان تسمية
ذلك القانون بقانون التضمينات هي التي أفسخت المجال للمضللين

ان يذهبوا في التأويل ما شاءوا وحقيقة الامر ان ذلك القانون يسمى بالانجليزية (Bill of Tindemnity) ومعناه الصحيح القانون الذي يقيل من المسؤولية ويرفعها)

على أن بعض من يشكون من وجود الاحكام العرفية ويطالبون بالغائها يعملون في الوقت نفسه على عرقلة مساعي الحكومة في ذلك وقد وعدت هذه الوزارة بانها اعتماداً على حسن موقف الامة ستسعى في الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية طبقاً للاحكام العرفية ولكن الذين لا يراعون حرمة الوطن يحرضون على الفتنة ويشجعون الرعاع على الاخلال بالنظام وأعمال التهبيج والارهاب أترون في ذلك شيئاً من الخير للبلاد ؟ ولكن هذه الحكومة ان يمنعها مانع من القيام واجبها وستمضي في أعمالها بما تمليه عليها ذمتها وضميرها ولا تلقى بالآلهة الحركات التي لم يقصد بها وجه الله أو مصلحة الوطن حتى اذا فرغت من عملها وتقدمت به الى الامة أدرك كل باغ ومعتد أن صفحتها بيضاء وان اخلاصها عظيم

هذا ما أردت أن أقوله لكم في هذا المقام

ولكن قبل الختام وبمناسبة ما ذكره حضرة صديقنا شيخ المحامين وكبيرهم ابراهيم بك الهلباوى (وكأني به قد خشى أن ننسى عزائمنا لما نلقاه من المعارضة) لا أرى بداً من ان أطمئنه

وان أوجه أنظاركم أيها السادة الى أنني لا اكره المعارضة بل اذا
انعدمت هذه المعارضة فأننى أعمل على خلقها لما لها من نفع وفائدة
فى الوصول الى الحقيقة وتمحيص كل أمر على اكمل وجه . ولكن
أريد المعارضة الشريفة التى تترفع عن الاعتبار الشخصية ولا
تنزل الى اختلاق الاكاذيب والعمل على النيل من الخصم بكل
وسيلة والنظر الى كل عمل من أعماله بمنظار البغضاء والعداوة .
أأننى اريد الخصومة الشريفة التى لا تنظر الا لمصلحة الوطن وخير
البلد وتدرس كل امر لذاته مجرداً عن كل اعتبار شخصى . هذه
الخصومة الشريفة اتمنى وجودها وامد يدي لمصالحتها أما تلك
الخصومة الحمقاء التى تأخذ على الناس سبيل آرائهم وتزري باقذارهم
وترجمهم فى الطرقات وتعمل على اضطهادهم مادياً وادبياً عقاباً لهم
على رأى أو قول . تلك الخصومة الحمقاء المجرمة التى تزعم انها تعمل
هذا باسم الحرية ودفاعاً عن الحرية فتحقق بذلك القول المشهور
« أيتها الحرية كم من الجرائم ترتكب باسمك »

تلك المعارضة المجرمة يجب علينا جميعاً مكافئتها الى النهاية
لأنها نكبة على بلدنا هض وسأجد من عونكم ما يعيننى على
الوقوف فى وجهها

أيها السادة . متى فتح البرلمان المصرى أبوابه فسيقوم منا
أحزاب وشيع تبعاً لاختلاف الآراء وتعدد وجهات النظر

وسيعمل كل حزب علي خدمة الوطن بالسبيل التي يراها أقوم
السبيل أما اليوم فانتا جميعا سواء أمام المطلب الاسمي للامة . واذا
كننا في وقت من أوقات تاريخنا في حاجة الي الاتحاد فاعما هو
هذا الوقت الذي نرجو فيه أن ننجح في ازالة كل مايحول بيننا
وبين التمتع الكامل باستقلالنا

فأنا انادى الامة باسم الوطن ومصالحته بضم صفوفها وتناسى
الماضى . وليكن كلنا حزبا واحداً في خدمة بلادنا
والله المسئول ان يقرب اليوم الذي تتحقق فيه جميع آمالنا
في ظل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر اطلال الله ملكه وأدام
عزه .

القاهرة في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٢

خطبة رئيس الوزراء في لجنة الدستور

حضرة صاحب الدولة

وحضرات الاعضاء المحترمين

انى باسم حكومة جلالة ملك مصر المعظم فؤاد الاول
احييكم في هذا الاجتماع الذي هو أول اجتماع للجنة الموقرة كما
احيي فيكم الغيرة الوطنية والرغبة الصادقة في خدمة بلادكم العزيزة
اذ قبلتم ان تشاركوا الحكومة في مهمة وضع مشروع الدستور
للمملكة المصرية بعد اعلان استقلالها

ان الحكومة ، ايها السادة ، تقدر كل التقدير خطورة
المهمة التي وكلت اليها من جانب ملك البلاد . وتعلم حق العلم
عظيم مسؤوليتها عن حسن القيام بها امام ضميرها وامام الامة
والتاريخ . كذلك تعلم ان مهمة وضع دستور للبلاد لا يكفي في
ادائها على الوجه الصالح ان ينقل ما وضع لغيرها من البلاد بغير
تمحيص وتدقيق بل يجب ان تلاحظ في تقرير احكام هذا الدستور
تقاليد البلاد المحلية وعاداتها ومختلف الاعتبارات الاجتماعية فيها
وان يستفاد في وضع نصوصه من تجارب الامم الاخرى . لذلك
بها السادة لم تتردد الحكومة منذ طلب اليها القيام بهذه المهمة

في أن لانتأثر في ادائها برأيها وان لا تكتفى في ذلك بما لرجالها
 من الخبرة الخاصة بحالة البلد وبالانظمة العامة . بل صحت عزيمتها
 علي الاستعانة في ذلك بخبرة ذوى الكفآت من ابناء البلاد
 وقد كان من حسن حظها ان ليتم دعوتها ورضيتم أن
 تشاركوها في مسؤوليتها وان تضجوا من وقتكم وراحتكم شيئاً
 كثيراً في سبيل تحقيق التعاون بين الامة والحكومة ووضع
 الحجر الاساسى لحياة مصر المستقبلية. لذلك لا يسعنى الا أن اهنئكم
 بهذا الشعور وان اسديكم خالص الشكر على العون الجليل
 الذى لأشك في أن الحكومة ستنتاله من اشتراككم معها.
 وان شكرى لكم ليزداد اذا ذكرت الضجة التى اقيمت حول
 مسألة وضع الدستور وانها لم تصرفكم عن سماع نداء الضمير
 والواجب .

ان الحكومة لم تقتصر في الدعوة الى معاونتها علي فريق
 دون آخر بل وجهتها ايضا الى من قضت عليهم الظروف بان
 يعتبروا انفسهم خصوما سياسيين لها. غير انهم للاسف لم يريدوا
 ان يصافحوا اليد التى مدت اليهم وابو ان يتقدموا الى المشاركة
 في هذا العمل الوطنى الخطير . ولعمري أن في تصرفهم ما يقضى
 بالعجب . فان مصير الدستور ان يطبق على الامة جميعها لاعلى
 طائفة دون غيرها وكنت استبعد ان تدخل الشخصيات في

شأن يجب بطبيعته ان يعلو على كل تلك المنافسات
 ولقد أعجب اكثر من ذلك ان اراهم يخططون النظر حتى
 من وجهة مصالحهم الخصوصية . فلقد كان اشتراكهم في عمل
 اللجنة يسمح لهم بالاطلاع على كل مايجرى فيها ويمكنهم من
 الوقوف على حقيقة ما جرت به أسنة السوء وليتبينوا ان ليس
 هناك أمور مقررة من قبل تعرض على اللجنة لمجرد الشكل . ولقد
 فاتهم برفضهم الدخول في اللجنة فرصة ما كان احقهم بالحرص
 عليها فرصة عرض آرائهم والادلاء بحججهم . واللجنة بين أن
 تأخذ بها فيتضح لهم انها لم تكن متحيزة أو صادرة عن غرض
 أو هوى أو أن ترفضها فيكونوا قد اراحوا ضمائرهم والحساب
 بعد ذلك بيد الامة .

لا أدري مقدار ارتباط هذا الرفض بالحركة التي روجت
 منذ ايام الدعوة الي عقد جمعية وطنية وما اذا كانت سببا أو نتيجة .
 على ان ذلك لا يعنيني الآن واما يعنيني تمحيص هذه الآراء خصوصاً
 وان تلك الدعوة كان ينطوى فيها شيء ليس بالقليل من سوء
 الظن بالحكومة وتهمتها في اخلاصها

انى اترك جانباً ذلك الفريق الذي يدأب على تحدى الحكومة
 ومناوأتها وأقامة العراقيل في وجهها مهما جر ذلك على البلاد
 من الشر والوبال

اما الفريق الثانى فانه يحكم على الاشياء حكماً نظرياً صرفاً
ويخطئ تطبيق النظريات على الواقع اولئك هم الذين يزعمون انه
لم يوضع دستور الا على يد جمعية وطنية وانه لا يصح دستور
الا اذا كان كذلك

على ان القوانين الدستورية وتوارىخها ومبادئها معروفة
ومنتشرة بين جميع الناس وفى وسع كل انسان ان يرجع اليها
ليعرف مقدار نصيب تلك النظريات من الصحة . ويمكننى ان
اقول لحضراتكم ان الامر فى وضع القوانين الدستورية ليس
على ما يدكرون فان كثيراً من البلاد الاوربية وغير الاوربية لم
تكن قوانينها الدستورية وليدة جمعية وطنية واذكر على سبيل
الاستدلال تلك الامة العظيمة التى قطعت شوطاً كبيراً فى
سبيل الحضارة والمدنية وادنى بها الامة اليابانية وهى تلك البلاد
التى أصبحت فى مركز لا اريد ان اغالى فاقول ان امم اوربا تحسدها
عليه ولكن مركزها على أى حال مما تغبط عليه

اما امم اوربا فان بعضها كان الدستور فيها من عمل جمعية
وطنية ولكنها الاقل عدداً . والسبب فى تولى الجمعية الوطنية هذا
العمل يرجع الى ظروف استثنائية خاصة كالثورة أو زوال السلطة
الشرعية منها وحلول سلطة مؤقتة محلها

اما الامم الاخرى فقد سارت فى وضع دساتيرها على الطريق

العادى وصدرت دساتيرها من ملوكها واذكر على سبيل المثال
ايطاليا والنمسا والبرتغال وتركيا

فيجب ان لا يغيب عن اذهان اولئك القائلين بنظرية الجمعية
الوطنية تلك الفروق بيننا وبين من اضطرتهم احوالهم الاستثنائية
الى الالتجاء لجمعية وطنية لوضع نظام حكوماتهم اذ اننا والله الحمد
لسنا في حالة من تلك الاحوال

على انه فيما يتعلق بمصر يجب لاجل تعيين السلطة التى تتولى
وضع الدستور الرجوع الى قانوننا العام ، وقد جرى الامر فيه على
ان تصدر القوانين النظامية من ولى الامر وحده سواء كان
ذلك فى انشاء مجلس الوزراء وهو أول حجر وضع فى بنية النظام
الديمقراطى فى مصر أم فيما تلا ذلك من النظم النيابية التى أوجدت
نوعا من الاشتراك بين الامة والحكومة وهى قانون مجلس شورى
النواب وقانون مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والنانون
الذى انشأ الجمعية التشريعية . ومما يدل على ان هذه القوانين
جميعها صادرة عن سلطة الخديوى وحده انه لم يذكر فى ديباجتها
كما هو الحال فى القوانين العادية انها جاءت بعد عرض مجلس
الوزراء او بناء على موافقته . واذا كان قانون سنة ١٨٨٢ قد شذ
عن هذا القياس فان ذلك يرجع الى انه فى ذلك العهد كانت ثورة
على العرش دعت الى اغتصاب وضع الدستور من صاحب السلطة

في وضعه وهذا ما يؤيد ما نذهب اليه من ان وضع الدستور
بطريق ولى الامر ليس فيه افتئات علي حقوق الامة أو خروج
عن القواعد المألوفة

قد يقول قائل اذا لم يكن الدستور من وضع جمعية وطنية
فان في وسع ولى الامر ان يسترده في أى يوم من الايام وهو
قول لا يقول به الا كل رجل يجهل مبادئ القانون الحديث
وتطوراته لانه مهما يكن من طريقة وضع الدستور واصداره
فان استرداده بعد ذلك محال اذ انه بمجرد صدوره يصبح حقاً
مكتسباً للامة

انهم يقولون ان الجمعية الوطنية هي الوسيلة الوحيدة
للوقوف على رغبات الامة وحاجاتها . وأخشى ان أقول في هذا
انه حق يراد به باطل . ذلك لانه حتى مع التسليم جـداً بان
المبادئ العامة في مصر تسمح بان مثل هذا العمل تتولاه جمعية
وطنية فان هناك اشخاصاً يعملون منذ زمن على ترويح سوء
الظن بالحكومة وعلى التقليل من اهمية ما وصلت اليه البلاد وعلى
التشكيك فيما نحن عليه قادمون ، بحيث اذا اجتمعت جمعية
وطنية سادت فيها تلك الاراء والنزعات وانقلب العمل فيها الى
معارضة وتهوئش وتعطيل تتنوع معه كل نتيجة صالحة بل يخشى

ان ينقلب وبالا على البلاد ذلك انه بالرغم من ان البلاد نالت فوزا عظيما باعلان استقلالها واعتراف الدول به الا ان المسألة المصرية لم تسو بعد تسوية تامة نهائية . اذلا يزال امامنا مفاوضات يجب ان تمكن مصر من الوصول الى دورها موفورة القوة تامة النظام لم تفسد عليها عوامل الشر والفوضى آمال النجاح فيها

يدعون اننا بعملنا هذا نرمي الامة بالعجز والقصور عن تقدير مصلحتها . فالله يعلم اننا نجل امتنا كل الاجلال ونضعها فوق كل اعتبار وان هذا نفسه هو الذى يدعونا ان نقيها في هذه الآونة الدقيقة من عوامل الفساد ودواعي التضليل . ولعمري لان نتهم تهمة سيتجلى وجه الحق فيها بعد قليل خير لنا من ان نترك البلاد تسود فيها الفوضى ويجرى الشغب فيها مجراه . فان التهمة اذا اصطدمت بالواقع المحسوس زائلة . ولكن اضرار الشغب والفوضى هائلة وآثارها باقية

واريد هنا ان اتساءل عن قيمة المخاوف والشكوك التى يريد بعضهم ان ينشرها بين الناس ويحبط بها عمل الحكومة واللجنة يزعمون اننا نخشى الجمعية الوطنية لانها لو دعيت للاجتماع لاتخذت من القرارات مالا يتفق مع اميال الحكومة وان الحكومة تريد بالاقتصار على تأليف لجنة ان تتحكم فى النظام الدستورى وان تحول بين الامة وبين ابداء رغباتها . وأقول ان

بيننا وبين الامة عهداً يحدد جوهر ما يختلف فيه الآن . لنا برنامج
 قطعنا فيه علي انفسنا اننا نراعي في الدستور الذي نضعه احدث
 مبادئ القانون العام وعلى الاخص مبدأ المسؤولية الوزارية امام
 البرلمان ، أتري يشكون في مبادئ القانون العام الحديث نفسها
 أم يجهلون ان مبدأ المسؤولية الوزارية هو محور النظام الدستوري
 وجوهره ولبابه والأمان الكافي ضد خروج السلطات عن
 حدودها والاساس الصالح للتعاون بين الامة والحكومة . او
 يجهلون ان ما خلا هذا المبدأ لا يبلغ اهميته ، وان هذا المبدأ ضابط
 لاحكام الدستور نفسه

قالوا ان وضع الدستور بهذه الطريقة لن يجعل الامة سبيلا
 الى تغيير شيء من احكامه علي اننى لا ادري مبلغ هذا التكهن
 من الصحة فان ما اعلمه عن القواعد الدستورية وهى التى أشرت
 اليها فى برنامج الوزارة ان الدستور يشتمل عادة على نص يحتفظ
 فيه بسبيل يكون منه حق للامة مشخصة فى برلمانها فى ادخال
 ما يرى ضرورة ادخاله من التعديلات

وسيرى الناس اذا انتظروا قليلا ان محاولة عرقلة الحكومة
 فى اعمالها لم يكن من مصلحة البلاد فى شيء وان الحكومة
 ماتوخت ولن تتوخى شيئا غير مصلحة الوطن الدائمة التى تتلاشى
 امامها الاعراض الزائلة والاهام الباطلة .

سيرى الناس يوم يصبح الدستور حقيقة واقعة ان التهمة
التي وجهت للحكومة غير صادقة اذ يرون انفسهم امام نظام
يسمح للارادة العامة بأن يكون لها مظهر حقيقي واثر فعلى فى
بصريف الاعمال العامة وفى كل شىء يتعلق بمستقبل البلاد

قالوا اننا خرجنا عن برنامج وزارة عدلى باشا الذي كنا
متضامين معه فيه . ولكنهم نسوا او تناسوا ان مهمة الجمعية
الوطنية بحسب ذلك البرنامج لم تكن فى الاصل وضع دستور
للبلاد وانما كانت مهمتها النظر فى الاتفاق الذى تألفت وزارة
عدلى باشا للمفاوضة فيه ثم وضع الدستور المبني على نصوص هذا
الاتفاق بعد ذلك .

فالمهمتان لا تقبلان التجزئة وكان يجب على الجمعية اذا هي
أقرت الاتفاق ان تراعى فى وضع الدستور ما يكون قد تضمنه
من الشروط والقيود

اما اليوم فان وضع الدستور متقدم على الاتفاق واذا كان
لا يبنى عليه فانه يجب على أى حال ان لا يسد الطريق للوصول اليه
هذه هى الحقائق التي اردت أن ابسطها أمام حضراتكم .
ان ما تعرفه الحكومة فى حضراتكم من الكفاءة والكفاية
لهذا العمل احسن ضمان لان يكون عملكم خير مرشد وهاد

الى رغبات البلاد وحاجاتها

ولا أريد أن اختم كلامي بغير اشارة الى التضحية الكبيرة
التي قدمها حضرة صاحب الدولة رشدي باشا بقبول الاشتراك
في عمل هذه اللجنة. ولا اخني على حضراتكم ان فكرة اسناد
الرئاسة الى لدولته قد خطرت مراراً على بالي من أول يوم فكرت
فيه الحكومة في تأليف اللجنة ولكن علمنا بمقدار ما يبذله
من نفسه وصحته في اداء الواجبات التي يدعوه اليها الوطن
ومصالحته وحبنا لشخصه ورغبتنا في تمتعه بالصحة التامة كل
ذلك جعلنا نتردد في مخاطبته في الامر

غير انني ما خاطبت بعد ذلك احداً من حضراتكم ألا وسألني عما
اذا كان رشدي باشا مشترك في عمل اللجنة وأظهر رغبته في ان يراه على
رأسها فلم أجد بداً أمام هذا الاجماع من ايصال هذه الرغبة الى علمه
فتقدم كعادته الى الخدمة الوطنية غير ملتفت الى ما يكلفه
ذلك من تحميل صحته هذه المتاعب الجديدة ولكنه اشترط
شرطاً لم يكن في وسعي قبوله وتركت لدولته الحرية في ان
يقدمه بنفسه لحضراتكم لتصرفوا فيه كما تريدون

واختم القول بتكرار التحية لحضراتكم وتوجيه الرجاء الى المولي
عز وجل ان يلهيكم السداد وان يوفقنا جميعاً الى ما فيه الخير للبلاد

القاهرة في ١١ ابريل سنة ١٩٢٢

تعليقات اجمالية على خطبتي رئيس الحكومة

رؤساء الحكومات هم العنوان الرسمي لهيئة الحكومة جميعها . فمسئوليتهم دقيقة ومواقفهم حذرة يقظة . تدل دلالة قاطعة على مقدار ما لأحدهم من كرامة وجراءة وثبات وتقدير للحقائق وبصر بعواقب الأمور .
استعمل رئيس الحكومة صفة الجرأة الرسمية في قوله الى حد أن كلامه جمع كل شيء هام . وكل معنى يصح أن يتناوله حر في قوله ولكنه مسئول عما يقول .

يحدو بنا ذلك القول الى ذكر الكلمة المشهورة « لكل زمان دولة ورجال » فما عهدنا في الماضي أن رؤساء حكومة مصر يخطبون باستقلال في الرأي وبحرية وجراءة معقولة . وكان اذا خطب أحدهم فلا معدى له عن قول معروف مألوف في حفل رسمي لأرضاء من يرى ارضاءهم فرضا عليه من أركان السلطات في مصر . والا فهو عرضة للعزل . لا لأن العزل جائز في حق رئيس وزارة . ولكنه الضعف يفعل بأصحابه أكثر مما يفعله شيخ العزل المخوف .
وكم أصيبت مصر من هذا الصنف بضياح حقوقها الشرعية قربانا لبقاء عشاق المناصب مناصبهم . في يوم كانت رئاسة الوزارة غايات .

لا وسائل ونتائج لا مقدمات . على هذه الدعامة الحقاء ثبت الاحتلال وتقوى . وصار تلغراف اللورد غرانفيل القائل بأن حكيم مصر اما أن يكونوا على رضى المعتمدين الانجليز واما أن يستقبلوا — شريعة فعلية وقاعدة لا يمكن الخروج عليها . وللورد ملتر فى تقريره عن ذلك المعنى فصل لا يزال صحيفة مقروءة من لعنات العهد الماضى فى مصر المحتلة من قديم وقبيل العهد الجديد فليرجع اليه من شاء

صارت بنا الايام الى زمن فيه رئيس الحكومة المستول يخطب بكل جرأة وثبات . ولا شك فى أن أهل هذا الثبات وامثالهم هم اهل ذلك الاستقلال الجديد لا غيرهم . فكفى البلاد من رجال لو ولوا الوزارة فى ذلك العهد لما تزعزحوا قيد شعرة عن عبادة من أنالوهم دسوت الوزارة وأجلسوهم عليها . وافهموا ان الذى جاء بهم الى دست الوزارة قادر فى كل لحظة على أن يرجعهم حيث كانوا . على هذا التقدير هم مضطرون الى البحث عما يرضى هذه اليد التى طوقت أعناقهم كرما ولو بالتفريط فيما استردت البلاد من استقلالها بقوة كفاحها !! وفيما للأمة من حقوق ثابتة شرعية :

الخطبة الاولى

حوت الخطبة الأولى موضوعات قيمة لا نخصيها ولكن

نذكر منها أشياء هي في رأينا امام من ينكرون كل شيء - الجديرة
بالذكر في تعليقات كهذه ليست مذهبية . ولا متحيزة . وانما هي
للحق والصراحة وحدهما

١ - الاعتراف بمجهدى الاممة

لو ان تروت باشا نسب كل الفضل فى هذا الدور العملى الى
نفسه . لانه رجله وسالك سبيله ومنتهر فرصته . لوجد من الناس
من يقره ويؤمن على قوله . وكان يكتفى مادح نفسه ان يجد عدداً
ولو صغيرا يقول له : لقد صدقت ! وفى هذا كفاية له . ولكن
الرجل لم يشأ ذلك بل ذكر الأمة ومجهداتها فى تلك الساعة التى
بلغ فيها التحزب مداه . وكل حزب منها يريد أن يهدم أخاه . قال
« ثم نحى بعد ذلك هذه الأمة الكريمة التى عرفت قدر نفسها
واستمسكت بحقها وابت ان تنزل عما يوجب عليها تاريخها لحافل
بالعظام . ويحتمه عليها ماضيها العظيم واظهرت من الحكمة
ونسداد الرأى ما اكسبها احترام الامم وجعلها جديرة بما تطمح
اليه من المستقبل الزاهر . فانه اذا كان لأحد فضل فيما وصلنا
اليه وفى ما سئصل اليه بعون الله وتأيد ملك البلاد فان الفضل
فى الواقع للأمة ، جميعها ولما ابداه كل فرد منها كبيرا وصغيرا من
صدق الوطنية وروح التصيحة ؟ »

فى هذا الموقف يعترف لسان الحكومة الرسمى ورأسها بما

كان للأمة من مجهود . الشيء الذي لا يود الانجليز سماعه .
ويودون محوه من تاريخ مصر ومن عقول أهلها حتى لا يعودوا
الى مثله . وحتى لا يدون رسميا في تاريخ نهضة مصر صحيفة ثورة
ناجحة في أيام حكمهم لها

ما هو مجهود الأمة الذي امتدحه ثروت باشا ؟ هو الثورة
العظيمة التي شملت ارض وادى النيل . هو التضحية بهذه الارواح
الزاهرة النبيلة ، هو تضحية المال في سبيل انجاح قضية البلاد .
هو تضحية العمل وتعطيل المصالح ولو عاد ذلك على البلد بالضرر
المادى العظيم مادام فيه تحقيق للمطلب الاسمي ، هو ما قامت به
الأمة من عظيم الاعمال من يوم ان جد جدها للآن . ذلك هو
معنى مجهود الأمة ، افسره بذلك سواء ارضى ثروت باشا أم لم
يرض ، وسواء أقصده في قوله أم لم يقصده ، ولكنى لا أجد
سبيلا يقصدها من يمتدح مجهود الأمة غير هذه : فهو يريد ما
اردت لا محالة

لو لم يكن في مجهود هذه الأمة الا انه رسم لحكامها طريقا
سويا غير هذه الطرق العتيقة في الايام الخوالي لكفاه نفرا .
انهم يعترفون الان بوجود هذه الأمة بعد ان كانت هملا لا حساب
لها عند الحكام المصريين والمحتلين . فتد اعترف بذلك رشدى باشا .
وعدى باشا أولا . وعلى أثرهما ثروت باشا ، ولم تر منهم من استبد .

لنفسه بالمدح والثناء، وترك هذه الامة جانبا، وتلك روح
دستورية تؤاخي عهد الاستقلال الجديد في مصر بعد ذل اربعين عاما

٢ - ماهية الاستقلال الجديد

لم يأخذ ثروت باشا الزهو على حكمه حتى يسوغ له ان يعد
هذا الاستقلال تاما او مشبعا آل مصر، بل حدده بأنه استقلال
ناقص يحتاج الى الكمال على مر الايام، وله في خطبته في هذا
المعنى قول كثير في غير موضع يرجع اليه من شاء، واكتفى منه
للتدليل بما يأتي

« ولم يبق علينا الا ان تقنع انجلترا ان ليس بها من حاجة الى
النسك بالضمانات التي تريد الاحتفاظ بها فتخطو بريطانيا خطوة
أخرى بالاكتفاء بما لا يتنافى منها مع استقلالنا الشرعي »

انضم ثروت باشا الى الذين يقولون بان هذا الاستقلال
ناقص ولكنه قانوني لأن انكسرت اقد احتفظت بضمانات لا تتفق
واستقلال البلاد الشرعي. التسام انضم اليهم بقوة الحق أولا .
ولأنه لا يريد ان يعطي شيئا جاء على يده غير قدره، ولا ان يلبسه
غير ثويته، ومن وافقك فقد كفاك مؤنة النقد

عند هذه النقطة من القول ترجع بي ذاكرتي حتما الى معرض
الافكار يوم عرض مشروع ملز على هذه الامة

لا أريد ان أقارن المشروع الجديد بمشروع مانر لأننى لا أعلم
أن متعلما فى مصر الآن يحصل الفرق بينهما ، ولكنى اريد ان
اثبت حقيقة واقعة فى معرض القول

كان رأى السائد فى مشروع لورد مانر هو القبول ، لان
فيه كلمتى الاستقلال ورفع الحماية ، وقد سامت الامة بالضمانات
يومئذ ولم يقف فى سبيل قبوله الا جموع لورد مانر عن المفاوضة
فى التحفظات قبل المفاوضة الرسمية

اتخطى عمدا ما كان بين قطع المفاوضة الاولى مع مانر وبين
قطع المفاوضة الرسمية مع كرزن ، واذكر ان الافكار تطورت فى
هذا الوقت تطورا يسر كل محب لمصر ، ولا ادلل على ذلك ،
باكثر من ان الذين كانوا قبلوا مشروع مانر هم الذين لا يسمون
بان المشروع الجديد الذى رفع الحماية وأيد الاستقلال . واعطى
الامة برلمانا امامه الوزارة مسئولة - لا يحقق شيئا من رغبات
هذه الامة

تطور كبير جدا أدرك الافكار فى مصر : فطن اليه قبل
وقوعه لورد مانر . فقد قال فى آخر تقريره « وأن تأخير الاتفاق
مع مصر على هذه القواعد كارثة عظيمة على انكثرا »

هذا التطور ادرك الحاكم والمحكوم معا على السواء . فرئيس
الحكومة الحالى الذى كان ايضا ممن يرتأون قبول مشروع مانر مع

التحفظات يصف مشروع الاستقلال الذي جاء بمساعييه بأنه
 احوج ما يكون الى ما يتممه بعدم تشدد انكثرا في الضمانات
 التي تتعارض مع هذا الاستقلال. الشرعي. والناقدون من الامة
 يزون هذا الرأي ايضا ولا نشك بعد ذلك في أن الاتحاد سيقم
 فعلا في الجهاد المستقبل لجعل ا-تقلال مصر تاما كما أن الآراء
 متحدة الآن علي نقصه وتلك مفخرة من مفاخر اليقظة المصرية
 نضيفها الى ما تقدم من مفاخرها

اراني بعد ذلك قد صورت اختلاف نظر الامة في مختلف
 المشاريع السياسية بما يشرفها وبما هي جديدة به غير ملتفت الى
 شرح نظرية يقول بها بعضهم . هي نظرية الهدم والانانية
 وملخصها ان المعارضة القائمة في وجه مشروع الاستقلال الجديد
 هي معارضة للاشخاص لا للمشروع . وان هذا المشروع لو جاء على
 يد حضرات المعارضين لتاهوا عجباً ولقبلته الامة مرتاحة

أن الامة التي تقبل مشروعاً بعينه على يد رجل ولا تقبل المشروع
 نفسه على يد آخر تطعن نفسها طعنة نجلاء من حيث لا تقصد.
 لأن الصالح العام غير العاطفة وحكم العقل غير حكم الهوى .
 ولكن الذنب في ذلك ليس ذنب الامة . السبب في هذا هو
 التشويش غير المعقول . هو هذه الافلام التي رأت أن تقود
 هذا السواد الاعظم الفطري الى واد من الشك والحيرة لحاجة في

٣ - المعارضة

تناول رئيس الحكومة المعارضة بقول جذاب نرجوا أن يكون هو مذهبه الظاهر والباطن . قال

« اننى لا اكره المعارضة بل اذا انعدمت فاننى اعمل على خلقها لما لها من نفع وفائدة فى الوصول الى الحقيقة وتمحيص كل امر على اكمل وجه . ولكنى اريد المعارضة الشريفة التى تترنع عن الاعتبارات الشخصية ولا تنزل الى اختلاق الاكاذيب والعمل على النيل من الخصم بكل وسيلة والنظر الى كل عمل من اعماله بمنظار البغضاء والعداوة الخ »

لا أحد ينازع رئيس الحكومة فى أن المعارضة التى وصفها بأنها شريفة تعمل للفائدة العامة جزلة الفوائد جملة الاحسان ولركرهت حيننا . وامامنا عرض مشروع ملتر . فقد كان فى مصر من عارضه . وقام فى وجهه ميينا معايبه ونقصه مما كان سببا من اسباب يقةظة رأى العام بعد انتهاء الدور الاول من المفاوضة . نعم كان الرافضون كمية قليلة العدد ولكن كانت قائمة معارضتهم محسنة وظاهرة

ان النوع الثانى الذى سماه دولته المعارضة الجمعاء موجود كثيرا . لا لأنه يقع حتما على مسألة عامة للخير العام المحض ولكن

قد يكون للعمل على انتقال الحكم من حزب الى حزب آخر .
أو للرغبة في أن يكون خير البلاد على يد دون أخرى
هذا النوع من المعارضة تبيحه الحزبية المغمومة بالحكم اذا
ما استعصى عليها نيل دسوت المناصب من طرق أخرى
انها تسلك طريق الكيد لخصومها وقتئذ . وما كانت زيارة
مستر سوان واخوانه للقطار المصري بغبر رضاء من حكومة
انكلترا الا فتح باب للمناوأة والطعن على الحكومة الانجليزية
ظهر ذلك يوم مناقشة البرلمان الانجليزي في التصريح لمصر . فقد
وصف بعض الاعضاء بكامل الصراحة عمل الحكومة الانجليزية
في مصر بأنه وحشية لا تعرفها المدنية الاوربية . وليس اشنع من
ذلك التعبير شيء في نظر حكومة البلاد . وليس اقسى منه على سمعها
فوجود الاحزاب التي تحصر همها في مناوأة خصومها موجود
في غير بلدنا . ولم نجد له سببا الا الغرام بالمناصب أو الاثرة
والاثانية أو الذهاب في الكيد الى مداه . فاذا ما أرادت
الحكومات أن تمحي هذه المعارضة فانها غير قادرة الا اذا
تركت مناصبها أو اذا الاحزاب عدت نفسها بنفسها . فالنزعات
الحزبية ايسر ما تكون وجودا ولكنها ايسر ما تكون زوالا
من الطبيعي في دور انتقال كهذا ان نرى فيه ما نرى من
الحزبية وتضارب الآراء واختلاف المنازع على الاختلاف

في رئاسة الاشخاص . والزمان وحده كفيل برد كل شيء الى نصابه وضبط كل عمل نظنه الآن جامحا . فأثر الزمان في التحول والانتقال دونه كل اثر فاما الزبد فيذهب جفاء وان ماينفع الناس فيمكث في الارض

أما ماعدا ذلك مما جاء في خطبة رئيس الحكومة فلا تعلق عليه بشيء لأنه بين حقائق ثابتة كالقسم الخاص بشرح تاريخ مصر السياسى من يوم اعلان الحماية الى يوم الغائها قانونا . وأما وعود رسمية بالغاء مثل الاحكام العرفية : والرجوع بالبلد الى حالتها العادية الهادئة حتى يتيسر للناس التفكير فى مستقبل قادمين عليه بأن تكون الانتخابات حرة من كل مؤثر حكومى . والتعليق على مثل هذه الاشياء ليس موضعه الرسائل . بل الصحف السياسية . لأنها أشياء مرهونة بأوقاتها لاندرى كيف يتصرف فى تحقيقها الزمان . وكل ما نقوله هنا أنها وعود سجلت على دولة رئيس الحكومة

الخطبة الثانية

خطبة رئيس الحكومة الثانية خاصة بالدستور ولجنته دافع فيها أوضح دفاع عما رماه به خصومه السياسيون

أهم ما يستوقف أنظارنا في هذه الخطبة هو وضع دستور البلاد بواسطة لجنة من علماء الأمة وسرايتها دون السماح بعقد جمعية وطنية .

أن من المسلم به أن الأوضاع تختلف باختلاف الأزمنة والامكنة والحالات المختلفة التي يمر بها العالم . فقد يكون لا معدى للخلف عن الاقتداء بالسلف في كل أوضاعهم وقوانينهم وقد يكون قانون السالفين نكبة على الخالفين إذا هم استمسكوا به ولم يتصرفوا فيه بشيء

نقدس نحن الجمعيات الوطنية التي ما ظهرت في بلاد الا وكانت ثوب النعمة السابغة والحرية بأوسع معانيها المشروعة . وسيادة القومية في أشرف درجات سيادتها . وعلو كلمة الأمة على كلمة خصومها علواً كبيراً

هذه منزلة الجمعية الوطنية عندنا . بوجه عام أما رئيس الوزارة فقد قدم بين دفاعه عن اهلها عمداً والنزوع الى تأليف لجنة بالاختيار الحسكوى — أربعة أدلة

الأول — الاحصاء الذي قال فيه أن الدول التي وضعت دساتيرها بواسطة جمعية وطنية أقل عدداً من التي وضعت دساتيرها الحكومات والملوك .

الثاني — أن الواقع المصري في وضع القوانين هو ان

صاحب العرش هو الذى يضعها واستندل على ذلك بالقانون الخاص
بمجلس الوزراء والقوانين النيابية لمجلس شورى النواب والجمعية
العمومية والجمعية التشريعية

الثالث - ما كان من النص الصريح فى خطاب جلالة الملك
لرئيس الوزارة بقبول تأليفها بأن تتولى الحكومة وضع الدستور
الجديد للبلاد .

الرابع - قال فيه مانصه :

« انهم يقولون ان الجمعية الوطنية هي الوسيلة الوحيدة
للقوف على رغبات الأمة وحاجاتها وأخشى ان أقول فى هذا
انه حتى يراد به باطل ذلك لأنه حتى مع التسليم جدلاً بأن
المبادئ العامة فى مصر تسمح بأن مثل هذا العمل تنولاه جمعية
وطنية فان هناك أشخاصاً يعملون من زمن على ترويح سوء
الظن بالحكومة وعلى التقليل من اهمية ما وصلت اليه للبلاد
وعلى التشكيك فى ما نحن عليه قادمون بحيث اذا انعقدت جمعية
وطنية ماذت فيها تلك الآراء والنزعات وانقلب العمل فيها
الى معارضة وتهوئش وتعطيل تمتنع معه كل نتيجة صالحة بل
بخشى أن ينقلب وبالا على البلاد... الخ »

هذه أدلة نناقها رئيس الحكومة على صحة الميل عن
طريق الجمعية الوطنية الى طريق اللجنة الخاصة

لا يهمننا في معرض البحث ثلاثة الأدلة الأولى . فلقد يقوم حولها النقص والاثبات . وقد يقال فيها ان شريعة الماضي لا يصح ان تكون شريعة هذه الايام . ولا ان تكون حجة علينا ان وضعت لبعض الأمم دساتيرها الملوك والحكومات وقد يقال عكس ذلك من أن شريعة ما قبلنا شريعة لنا . وكل يؤيد مذهبه ويبرهن على رأيه

اترك ثلاثة هذه الأدلة . ونلقي نظرة على الدليل الرابع الذي يتعلق مباشرة بأشياء محلية واقعة رآها رئيس الحكومة مانعة عقد جمعية وطنية لامانة

اسلفنا في صدر هذه الرسالة وفي غير موضع منها أن الامة هي صاحبة الفضل وحدها في حركة استقلالها . ولما كانت سنة التطورات في العالم ان يظهر وسط المعمة رجال نابهن هم القادة والزعماء مهمتهم في الغالب ارشاد وإيقاظ . وتنظيم للصوف واتقاء لمواضع الزلل - لما كان ذلك سنة كونية لم تشذ مصر في نهضتها عن هذه السنة فقد ظهر فيها رجال شادوا بذكر الذكاء المصرى ومثلوا مصر في عملهم احسن تمثيل . وكتبوا لها صحائف من الفخر خالدة

مر دور النهضة الأولى . دور وضع النواة الصالحة في الارض الخصبية فثمرت وآتت اكلاها بعد قليل وجاء بعده دور المفاوضات

الرسمية التي انتهت بما عرفته وسجلته في صحائفها مصر . ثم جاء هذا الدور الاخير الذي يرتبط بنجاحه بنجاح النهضة المصرية الاولى . وبقطع المفاوضة الرسمية باباء وكرامة وكان رجله الذي عرف كيف ينتهز الفرص المناسبة للسياسة الفعالة هو ثروت باشا

جاء ثروت باشا باستقلال وسيادة في ظروف فيها استحكمت حلقات الانقسام الشعبي القائم أساسه على الزعامة والاشخاص اكثر من قيامه على أى شىء آخر . رأى ثروت باشا أن خصمه منه أقوياء . وهم في البلد منهم . لهم من المكانة في بعض الراى العام ما يبيح لهم أن ينطقوا دائماً باسمه ويعبروا عن آرائه . لهم حركات ظاهرة في كل شىء بواسطة الطلبة وهم العرق النابض دائماً . خشي الرجل أن يترك الامر يخرج من يده الى جمعية وطنية تسود فيها آراء خصومه السياسيين . وهناك يفسدون عليه عمله . ويقطعون عليه الطريق فلا يتم دوره كما أتم غيره شوطه . وهو مملوء اعتقاداً بأن في عمله الخير كل الخير . ولا يعلم الا الله ماذا تكون النتيجة بعدئذ

لهذا مال الرجل الى تأليف لجنة تضع الدستور بدل جمعية وطنية مختارة من اكبر العناصر شأنًا وعقلاً وأخلاقاً بل وتطرفاً معقولاً . اعتقاداً منه بأن ذلك هو الذى يمكنه من أن يجرى في عمله الذى أخذه على عاتقه الى مداه كما جرى زعماء النهضة وكما

جرت المفاوضة الرسمية الى قطعها البات الشريف
 هذا ما يؤخذ من معنى تلك النبذة في دليله الرابع الذى
 أثبتناه حرفياً . فما قدمته من الشرح هو اظهار لها وكشف
 لمعناها

هذه الفكرة التي أنزلت ثروت باشا علي حكمها هي فكرة
 حزبية ظاهرة . وما قامت الاحزاب في العالم ولا تنافست في
 مختلف الاساليب الا لاعتقاد كل حزب انه الانضج ففكرة
 والاسلم عاقبة والأولي بأن تسود آراؤه ونزعانه
 اذا حاولنا قتل هذه الفكرة فلنقتلها من العالم الذي سبقنا
 بها قبل أن نقتلع أصولها من مصر . والافهي ثابتة بل نامية ما
 اختلفت الا نظار في سبيل الخير العام

انتهى الجزء الاول
 ويليه الجزء الثانى ان شاء الله



صحيفة

٣	اهداء الرسالة
٤	مقدمة الكاتب
٩	كلمة موجهة في عهد ثلاث
١٠	عهد النهضة المصرية (١)
١٣	» المفاوضة الرسمية (٢)
١٤	» عهد السيادة وإلغاء الحماية (٣)
١٥	الحال السياسية العامة قبل يوم ٢٨
	فبراير
١٦	موقف الوفد الرسمي (٢)
٢٠	» الشعب المصري (٢)
٢٧	وجهة النظر الانجليزية في لندن (٣)
٤٦	موقف ثروت باشا وتقارير لورد اللنبي (٤)
	تصريح ٢٨ فبراير
٦٩	التبليغ المرفوع الى عظمة السلطان (١)

٧٣ تصريح لمصر (٢)

٨٥ كلمة موجزة في تصريح ٢٨ فبراير (٣)

٨٩ الرسميات الاستقلالية

٨٩ تأليف الوزارة الجديدة (١)

٩١ جواب صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا (٢)

٩٥ المرسوم السلطاني بتأليف الوزارة (٣)

٩٧ اعلان استقلال مصر (٤)

٩٨ منشورات وزارة الخارجية المصرية المرسلة الى الوكالات

السياسية للدول الأجنبية . وهي ثلاثة (٥)

١٠١ ترجمة الخطابين المرسلين من نخامة المندوب السامي الى دولة

وزير الخارجية والى الوزراء المفوضين للدول الأجنبية (٦)

١٠٣ العيد الوطنى الرسمى لمصر (٧)

١٠٤ لجنة الدستور المصرى (٨)

١٠٨ اعتراف الدول باستقلال مصر (٩)

١١١ الخطب السياسية لرئيس الحكومة

المصرية

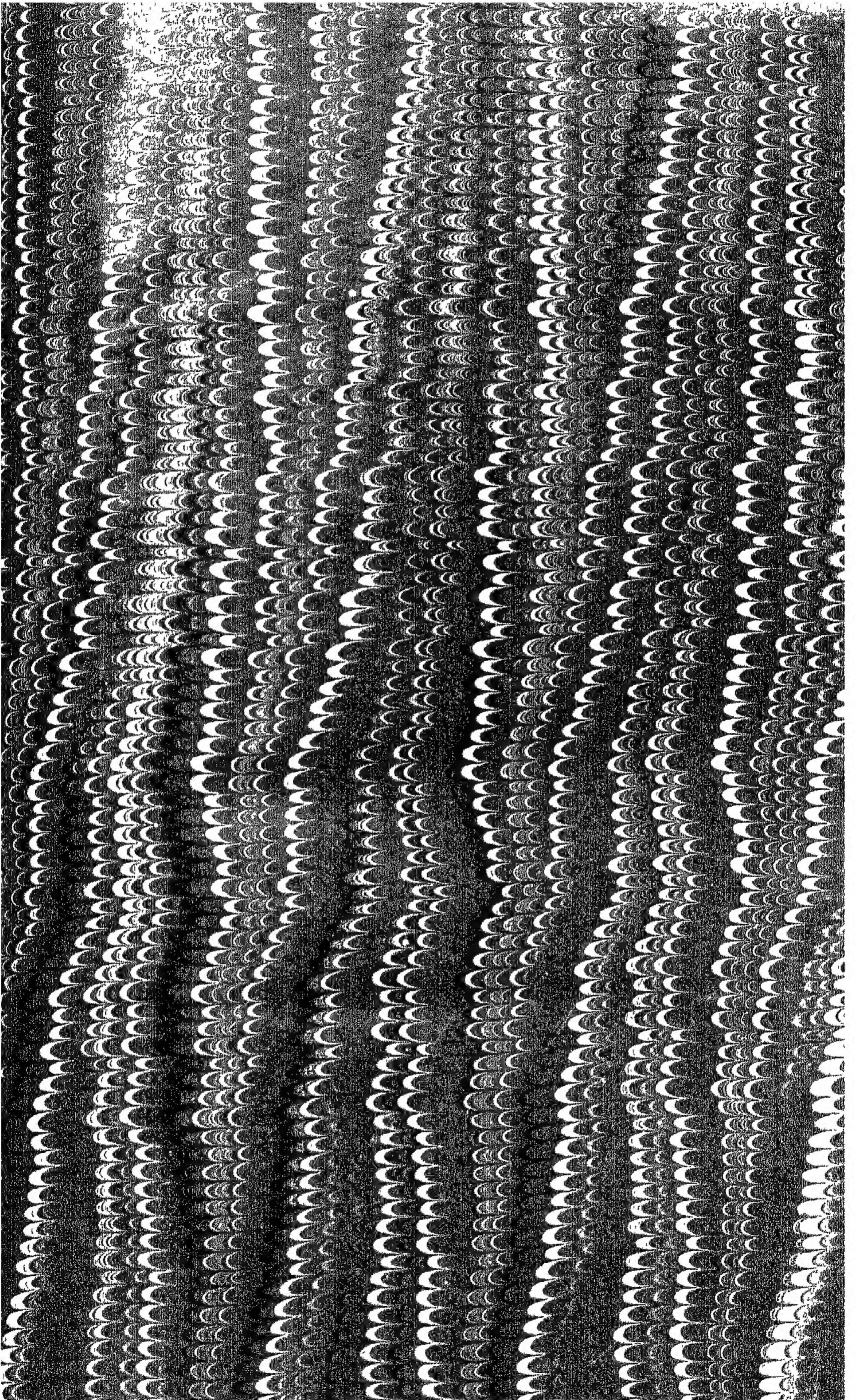
صحيفة

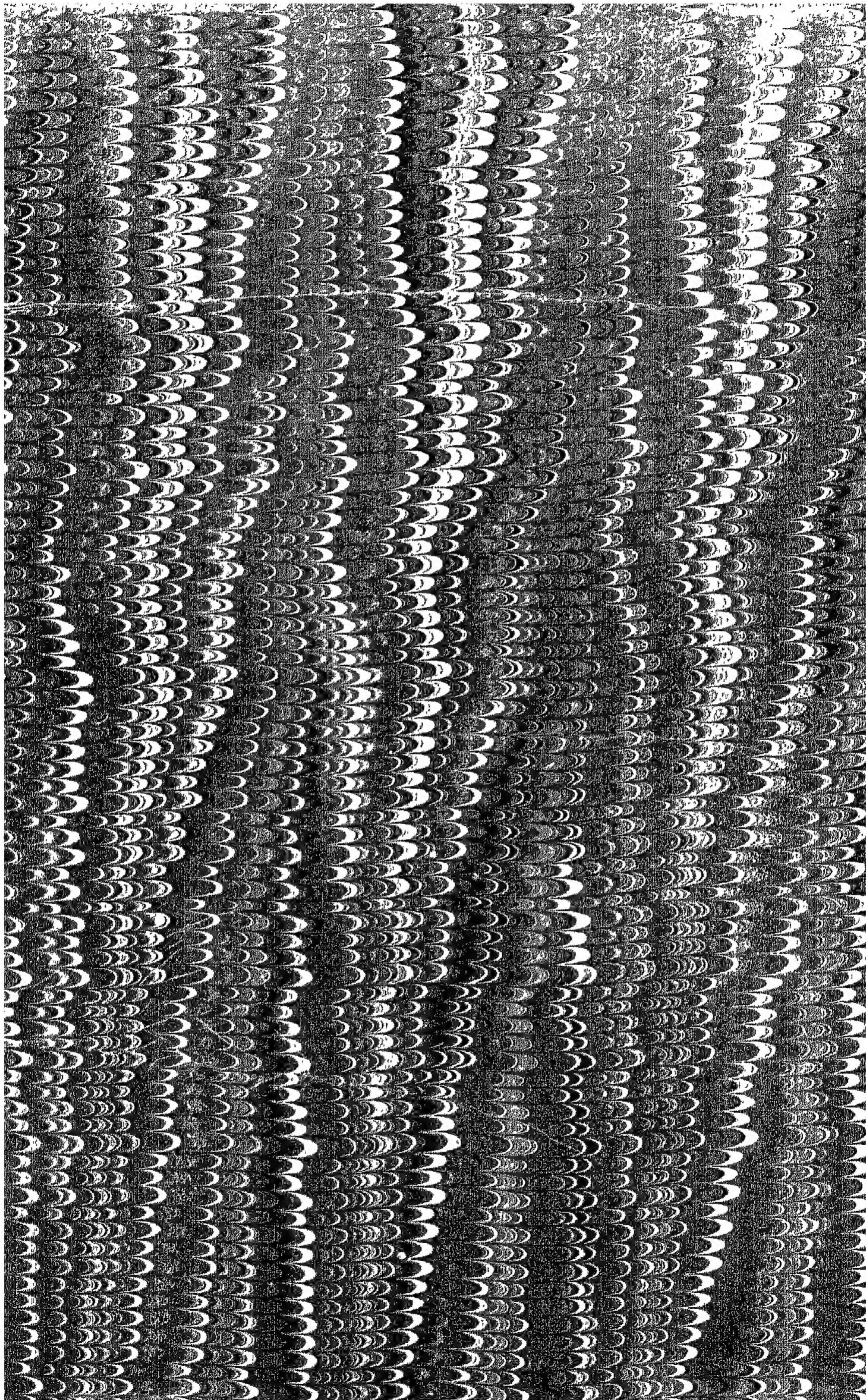
- ١١٢ خطبة ثروت باشا في حفلة كونتنتال (١)
- ١٣٠ » » » » لجنة الدستور (٢)
- ١٤٠ تعليقات اجمالية علي خطبتي رئيس الحكومة (٣)

الصواب والخطأ

حاولنا جهدنا في ان تسلم هذه الرسالة من الأغلط المطبعية
ولكن ند عن حرصنا بعض اغلاط يدركها القاريء بسهولة
اهمها ما يأتي

ص	سطر	الخطأ	الصواب
٩	٢	في عهد ثلاث	في عهد ثلاثة
١٤٢	٤	للأمة	الأمة
١٤٤	٥	آل مصر	آمال مصر

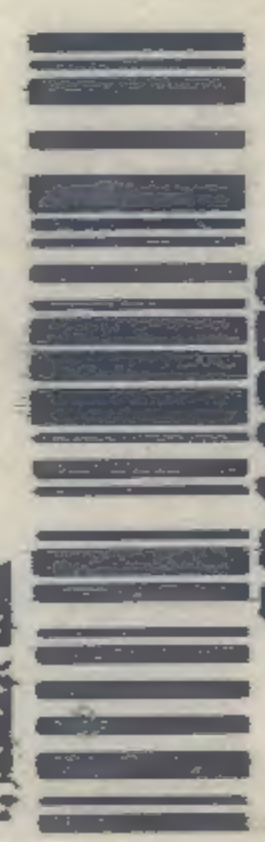






Bibliotheca Alexandrina

مكتبة الإسكندرية



0244678

